



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمزة لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات

جاذبية الجزائر للإستثمار الاجنبي المباشر :
دراسة قياسية لتأثير متغيرات الأقتصادية الكلية 1995 – 2016.

تحت إشراف الدكتور:

طبر عبد الحق

إعداد الطالبتين:

بوشول يسمين

فرحات حميدة الزهرة

لجنة المناقشة

رئيس اللجنة

المشرف (مقررا)

المناقش

أستاذ محاضر أ

أستاذ محاضر ب

أستاذ محاضر أ

بوشول السعيد

طبر عبد الحق

الزغدي عادل

السنة الجامعية: 2018/2017



الإهداء

الحمد لله الذي هداني ويسر لي أمري وأنار لي دربي ووفقني لإنجاز هذا العمل بكل حبه واحترام أنحنى
تواضعا لأهدي ثمرة جهدي

لى مالكى فى الحياة .. إلى معنى الحب و العنان والتفانى .. إلى بسمة الحياة وسر الوجودإلى من كان
دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي..... يا من يرتعش قلبي بذكرها

أمي الحبيبة

إلى تاج رأسي وفخري و ذكري وعموني في هذه الحياة... إلى من يتعب لرتاح ويشقى لنسعد

إلى أبي العزيز

لى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البرينة إلى رياحين حياتي

أخواتي هدى وإشراق و أخوتي نسيم وشريفه

وأولاد اختي فاطمة .امجد .عمار

إلى كل الذين وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه السطور لذكرهم

يا رب إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي، وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي،

يا رب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا فشلت.

الإهداء

إلى نبع ومصدر العطاء... أمي فهي أحن بصبرتي

إلى من علمني المثابرة في الحياة... أبي

إلى من كان سندا وعمونا لي في الدرب زوجي

والى روح قلبي ابني محمد علي

إلى من لا أشعر بروحة الحياة إلا معهم،

أختي الوحيدة وأخواتي الأعمام

إلى كل من نار دربي بالعلم والكلمة الطيبة

إلى جميع الأصدقائي

إلى كل من يحمل شعار الجودة والكفاءة ويشهر سيفنا

في وجه الجهل والرداءة

أهداي هذا العمل المتواضع

الملخص

حاولت الدراسة قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، من خلال نموذج قياسي يشمل أهم المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على سلوك المستثمر الأجنبي، وتم تقديره باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9) ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). وبناء على نتائج تقديره تبين أن إجمالي الاحتياطيات الدولية أهم المحددات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. بالإضافة إلى ذلك ومن خلال تحليل بيئتها الاستثمارية في مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية، تبين أنها لم تتحسن بل عرفت تراجعاً في بعض المؤشرات سواء من حيث النقاط المتحصل عليها أو من حيث الترتيب، وما أكد ذلك ما جاء في تحليل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، والذي بين أن حصتها عربياً تراجعت رغم تحسن حجمه فيها خلال فترة الدراسة، ويبقى قطاع المحروقات الأكثر جذباً فيها، أما عن جنسيتها فقد كانت أغلبها أمريكية أوروبية في النصف الأول من الفترة، أما في النصف الثاني فقد كانت إماراتية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، المؤشرات الدولية والإقليمية، ARDL ، الجزائر.. الخ

Abstract

The study attempted to measure the effect of macroeconomic variables on the attraction of foreign direct investment in Algeria during the period 1995-2016, through a standard model that includes the most important economic variables that have a direct impact on the behavior of foreign investors. It was estimated using Eviews9 and the self-regression model Distributed Distributed Time (ARDL). Based on its findings, it was found that the total international reserves are the most important economic determinants of foreign direct investment in Algeria. In addition, by analyzing their investment environment in various international and regional indicators, it was found that they did not improve. They also showed a decline in some indicators, both in terms of points obtained and in terms of ranking. This was confirmed by the analysis of the volume of foreign direct investment flows, Said that its share in the Arab world has declined despite the improvement in size during the study period, and remains the most attractive hydrocarbons sector, while the nationality was mostly American-European in the first half of the period, while in the second half was Emirati.

Keywords: FDI, economic determinants, international and regional indicators, ARDL, Algeria, etc.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الشكر وتقدير
	الملخص
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
4-1	المقدمة
الفصل الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر .. دراسة نظرية	
6	تمهيد الفصل
7	المبحث الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه وأهميته
7	المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وخصائصه
11	المطلب الثاني: المطلب الثاني : أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر
14	المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر
18	المبحث الثاني: النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر
18	المطلب الاول: نظريات عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية
20	المطلب الثاني: نظرية توزيع المخاطر ونظرية الميزة النسبية
23	المطلب الثالث: النظرية الانتقائية ودورة حياة المنتج
29	المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
29	المطلب الأول : المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر
32	المطلب الثاني : المحددات السياسية والقانونية
35	المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية والثقافية
37	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الجاذبية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية (1995-2016)	
39	تمهيد الفصل
40	المبحث الاول: بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية

40	المطلب الاول: المؤشرات الدولية
47	المطلب الثاني: المؤشرات الاقليمية
54	المبحث الثاني: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
54	المطلب الاول: تطور حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
56	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
58	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
60	المبحث الثالث: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)
60	المطلب الاول: تحديد متغيرات ونموذج الدراسة
67	المطلب الثاني: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية
75	خلاصة الفصل
77	الخاتمة
81	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
41	وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية	1-2
42	وضع الجزائر في مؤشر اليورومني للتقويم القطري	2-2
43	وضع الجزائر في مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية	3-2
45	وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية	4-2
47	وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية (2000-2015)	5-2
48	وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العربية سنة 2011	6-2
49	وضع الجزائر في مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار من 2007-2009	7-2
52	أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2013-2015)	8-2
53	اداء الجزائر في المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الأستثمار 2013- 2015	9-2
55	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)	10-2
56	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)	11-2
58	التوزيع الجغرافي للإستثمارات الاجنبية الواردة من اهم 11 دول الى الجزائر خلال الفترة 2012-2016	12-2
59	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة	13-2
62	متغيرات الدراسة الخاصة بالجزائر	14-2
63	مصادر بيانات دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	15-2
67	اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)	16-2
68	نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (1,0,0,1,0,0,0)	17-2
69	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل	18-2
70	نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (FDI)	19-2
72	جدول (19-2): نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) (المتغير التابع (FDI))	20-2

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	دور حياة المنتج الدولي	1-1
36	محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	2-1
46	وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية	1-2
51	الهيكل العام لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	2-2
55	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2016)	3-2
57	عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر من (2002-2012):	4-2
57	قيمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2002-2016)	5-2
59	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة	6-2
73	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	7-2
74	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	8-2



مقدمة

المقدمة

عرفت الساحة الاقتصادية العالمية، منذ الربع الأخير من القرن العشرين بصفة عامة، وعقد التسعينيات بصفة خاصة، تطورات، وتغيرات، وتحولات كبيرة غير مسبوق، تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، وتحرير التجارة الدولية، وتحرير أسواق التمويل، والتدفقات المالية في كثير من الدول بصورة سريعة؛ وأضحى الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر هذه التدفقات، ومن أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته.

وبسبب انخفاض معدلات الادخار، وندرة رؤوس الأموال المحلية، والحاجة للقدرات التكنولوجية، وضعف القدرة التسويقية، وعدم القدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي المفتوح، ومع وجود الحساسية الخاصة لدى الدول النامية، اتجاه الاقتراض الخارجي، وذلك بسبب أزمة الديون الخارجية خلال الثمانينيات من القرن الماضي، تغيرت النظرة تماما نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبح يمثل أهم مصدر خارجي، لما يتضمنه من حزمة متكاملة من رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، والمهارات الإدارية والتسويقية، كل ذلك أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر أبعادا جديدة، وأهمية متزايدة في الاعتماد عليه لتمويل التنمية الاقتصادية.

إن الجزائر من بين الدول النامية التي بذلت منذ تسعينيات القرن العشرين، جهودا كبيرة لتهيئة مناخها الاستثماري، وسعت نحو تجسيد المناخ الملائم فيها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال إصلاح أوضاعها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا، والحوافز، وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا النوع من الاستثمارات كبديل لأشكال التمويل الأخرى، ومكمل للاستثمار الوطني، العام منه والخاص.

1- إشكالية الدراسة :

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

إن هذا السؤال الرئيسي يؤدي بنا إلى طرح عدة أسئلة فرعية يمكن إدراجها في ما يلي:

- ما هي المنطلقات النظرية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وما هي أهم محددات جذبه ؟
- ما هو وضع جاذبية الجزائر للاستثمار في مختلف المؤشرات الإقليمية والدولية ؟
- ما هي اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016 ؟
- ما هي القطاعات الاقتصادية الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟ وكيف يتوزع جغرافيا ؟

2- فرضيات الدراسة :

- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر في الوقت الحالي، من أهم وسائل التمويل الخارجية للتنمية في الدول، ويتوقف توطينه من جهة على مستوى المناخ الاستثماري للدول المضيفة، ومن جهة أخرى على الأهداف الإستراتيجية للشركات الأجنبية.
- وضع جاذبية الجزائر للاستثمار لم يتحسن في نظر مختلف المؤشرات الإقليمية أو الدولية.
- اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرفت تطورا وتحسنا خلال الفترة 1995-2016.
- الاستثمار الأجنبي المباشر قطاعيا يتوجه بالدرجة الأولى إلى قطاع المحروقات، أما جغرافيا فأغلب الاستثمارات جنسياتها أمريكية وأوروبية.

3- أهداف الدراسة :

- تهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:
- محاولة توضيح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وإزالة الغموض الذي يكتنفه، وذلك من خلال التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة به.
- إبراز أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، والمؤثر في قرارات رجال الأعمال بشأن المفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثماراتهم؛
- معرفة مستوى جاذبية الجزائر للاستثمار، من خلال تحليل وضعها في مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية.
- دراسة سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهات تدفقه في الجزائر، من حيث الحجم والمصدر والهيكل.
- معرفة أهم المحددات الاقتصادية الأساسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وبالتالي التمكن من معرفة المتغيرات التي يتوجب تركيز العمل عليها لتعزيز قدرتها التنافسية.

4- دوافع اختيار الموضوع :

- إن من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، والبحث فيه دون غيره من المواضيع، ما يلي:
- الاهتمام المتزايد الذي يحظى به من طرف الكثير من الخبراء، والاقتصاديين، وحكومات مختلف دول العالم، وخاصة منها الدول النامية بما فيها الدول العربية، خاصة في ظل هذه المرحلة التي تتميز بتوجه العديد منها نحو تحسين أداء استقطابه، باعتباره أفضل آليات التمويل الخارجي للتنمية، بعد تجربة القروض وما انجر عنها من انعكاسات خطيرة.
- تسليط الضوء على تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والوقوف عند سلبياتها وإيجابياتها ومعرفة نقاط القوة، والضعف التي يتميز بها المناخ الاستثماري، وتحديد الإمكانيات والفرص المتاحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

5- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة :

نظراً لطبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، جمعت الدراسة بين المنهج الوصفي لتوصيف ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والوقوف عند دلائلها، وتفسير سلوكه وحجمه في الجزائر ، وكذا تحليل محدداته الاقتصادية فيها. والمنهج التاريخي عند تتبع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، تتركز على بعض الأدوات الإحصائية القياسية مثل البرنامج الإحصائي Eviews9 لتقدير النموذج القياسي، واستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير نموج أثر المتغيرات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالإضافة إلى الاستعانة بالمراجع الخاصة بالموضوع، ومختلف التقارير الرسمية الصادرة عن بعض الهيئات الدولية، الإقليمية والوطنية المتخصصة، وذات الصلة بموضوع البحث.

6- الدراسات السابقة :

- دراسة **مرابط محمد 2017**، المعنونة بتحليل محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، وهدفت الدراسة إلى تحديد أهم محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، حيث قام الباحث باختبار تأثير المتغيرات الاقتصادية: التضخم، سعر الصرف، النمو والانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق بناء نموذج قياسي لوغاريتمي، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، ومن خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها تبين أن جميع المتغيرات الاقتصادية ذات دلالة إحصائية وعلاقتها مع الاستثمار الأجنبي المباشر موافقة لمنطق النظرية الاقتصادية، ويعتبر متغير سعر الصرف الأكثر تأثيراً.

- دراسة **وليد عبد موله 2011** بعنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في الدول العربية، وتناولت الدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من 63 دولة منها 17 دولة عربية، وحاول الباحث فيها تعزيز الفهم لهذه المحددات وحاول تفسير تواضع حصة الدول العربية، وتحليل الفجوة بين مخزون كل دولة عربية مقارنة بكوريا الجنوبية، وقد أكد على أن المحددات التقليدية من حجم الاقتصاد والانفتاح التجاري ومعدل النمو تؤثر إيجاباً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبين أن البيئة المؤسسية والبنية التحتية وتوافر العمالة الماهرة لها وقع إيجابي كذلك، في حين يلعب معدل الضرائب المفروضة على الشركات دوراً سلبياً. وتوصل كذلك إلى بعض الدول العربية لها مزايا في حين تعاني كلها من حجمها الاقتصادي مقروناً بضعف التجارة البينية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- دراسة الدكتورة **بن عبد العزيز فطيمة 2005**: بعنوان فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005، حيث سلطت فيها الضوء على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وبينت مدى فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دراستها لتجربة الجزائر.
- دراسة الدكتور **سامي أحمد غنيم غباشي 2004**: بعنوان الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية 2004، حيث قام الباحث من خلال هذه الدراسة بمقارنة الحوافز الضريبية الممنوحة لتشجيع وتنمية هذا النوع من الاستثمار في الدول العربية، ومن ثم معرفة نقاط التقاطع، ووجوه التقارب الموجودة فيما بينها، وإمكانيات التنسيق بينها.
- دراسة الدكتور **جمال محمود عطية عبيد 2002**: بعنوان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان- مصر 2002، حاول الباحث فيها قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر وذلك من خلال اختبار تأثيره على المستوى القومي واختبار تأثيره على المستوى القطاعي.

7- محتويات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، والإجابة على الإشكالية المطروحة، قسمت الدراسة إلى فصلين :

في الفصل الأول سنعرض أهم المفاهيم الأساسية والأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث في المبحث الأول سنتطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه وأهميته بالنسبة للدولة المضيفة. أما في المبحث الثاني سنتناول فيه النظريات الحديثة المفسرة له، وفي المبحث الثالث سنركز فيه عن أهم المحددات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر الاقتصادية وغير الاقتصادية.

أما الفصل الثاني سنحاول فيه دراسة الجاذبية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال دراسة قياسية للفترة 1995-2016، حيث في المبحث الأول سنعرض فيه وضع جاذبية الجزائر للاستثمار في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية، أما في المبحث الثاني سنتناول فيه تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016، وفي المبحث الثالث سنحاول فيه قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول:

الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة نظرية

تمهيد الفصل :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية بدأت تظهر معالمها مع مطلع القرن العشرين ، لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ما جعلها محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، ويكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها العديد من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، وتختلف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى ويتوقف ذلك على عوامل متعددة لتحسين محددات جذبه بدافع الاستفادة من مزاياه.

لأجل هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية :

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول :

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه وأهميته

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الأفراد قصد الاستفادة وتحقيق الامتيازات وذلك في دولة أخرى غير البلد الأم، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا في المفهوم والمضمون، فقد تعددت الآراء والأفكار حول تعريفه.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وخصائصه

قبل التطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من تقديم مفهوم الاستثمار الأجنبي بصفة عامة، حيث يمكن أن يعرف الاستثمار الأجنبي، على أنه الإستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات إستثمارية في إقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في إقتصاد آخر.

إذن يمكن أن ينظر إلى الإستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الإستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية، ويسمح بتحويل التكنولوجيا، ويوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة، لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات. وعليه فالإستثمار العالمي غير محدود [رؤوس الأموال الأجنبية] يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف حسبها نوع الإستثمار.¹

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعرف صندوق النقد الدولي(FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر: "بأنه ذلك الذي يمتلك فيه المستثمر 10% أو أكثر من اسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة ،وبذلك يختلف عن الإستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء اصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي من دون التحكم في إدارتها ، مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين"².

تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): "هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت"³.

¹ زغيب شهزاد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، فيفري 2015 ، ص 4

² بلال لوعيل، "تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 69.70، بيروت، لبنان، 2015، ص126

³ محمد طالي، "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008، ص314

ويعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه " استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالباً 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية"¹.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك "الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة، وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع الأجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها"².

عرف **Bertrand-Raymond** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة"³.

أما كل من **Hess&Ross** يعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجنب، أو شراء المستثمرين الأجنب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالباً ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة)"⁴.

أما برتان **Bertin** فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " الاستثمار الذي يستلزم الإشراف على المشروع، ويأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية مع رأس المال الوطني، كما أنه قد يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم"⁵.

ويعرفه كوجيما **Kojima** بأنه " تلك التحركات في رأس المال التي تهدف بشكل أساس ومباشر إلى السيطرة أو الاستيلاء على إدارة وأرباح شركات ومؤسسات الأعمال الأجنبية"⁶.

¹ World Bank: The Role of Foreign Direct Investment in Development, Development Committee Meeting, Washington, 1991, D.c.p5.

² حسين عبد المطلب الاسرج، "اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر وسياسات تميمته الى دول العربية"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد34، القاهرة، مصر، جوان2007، ص98

³ Raymond Bertrand: Economie Financière Internationale, Paris, édition PUF, 1997, P 91

⁴ Hess.P and C.Ross: Economic Development Theories, Evidence and Policies, The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, 1997 , p490.

⁵ جيل برتان: الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص11

⁶ إدريس رمضان حجي الشكاكي: محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان 2005-2006، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2008، ص32.

ويعرف سليمان عمر الهادي الاستثمار الأجنبي المباشر: هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيضة، إلا أن ملكيته أجنبية و تؤول لفرد أجنبي او شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر ، وتختلف أنواعه وآماده حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر¹

يعرف عبد السلام ابو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر : الذي ينطوي على تملك المستثمر الاجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة الى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الادارة والتنظيم في حلة ملكيته المطلقة المشروع المستثمر².

فلاستثمار الأجنبي المباشر يشمل على خاصيتين أساسيتين :

- تصدير رؤوس الأموال من جانب أصحابها بالبلاد المتقدمة الى البلاد النامية.

- وجود الرقابة المباشرة من جانب المستثمر الأجنبي على المشروع.

وجدير بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي مثارا للجدل والاهتمام نظرا لتعدد واتساع مصادره و آثاره و أشكاله في البلدان المتلقية له.³

يقصد بالاستثمار الاجنبي المباشر تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الاجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة او الجزئية لنصيب منها يكفل له الإدارة، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بطابع مزدوج: الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الاجنبي في البلد والثاني ملكيته الكلية ام الجزئية للمشروع⁴

ومن خلال تطرقنا لبعض المفاهيم المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر، رأينا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إنشاء مشاريع جديدة في الدولة مضيضة، بمساهمة رأس المال فيها، من اجل قيام بالاستثمارات حقيقية داخل دولة مضيضة.

¹ سليمان عمر الهادي ، محمد الهادي ، "الاستثمار الاجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، ط1، الأكاديمون للنشر و التوزيع، عمان ، الاردن، 2015، ص 23

² عبد السلام ابو قحف، "الاقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003، ص366

³ محمد عبد العزيز ، عبد الله عبد ، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي" ، ط1، دار الفانس للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، 2005 ص 20

⁴ أمال تخوني، بلال ملاخسو، " اتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية"، الملنقى الوطنيحول: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطنية"، 19.18 نوفمبر 2015، ص 5

ثانيا : خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر

للاستثمار الاجنبي المباشر عدة خصائص نذكر منها ما يلي:¹

- يتميز بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه عن باقي الإستثمارات الدولية الأخرى كالفتره الزمنية الطويلة التي يعمل فيها بمعنى انه طويل الأجل .
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج ،فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد ، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافه بدائله التكتيكية والفنية المتاحة .
- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في العمليات التنميه الإقتصادية ،وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده .
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يسهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف ، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية ، من خلال اتجاهه للاستثمار في الصناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير ،حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح ، أين توجد التسهيلات و الإعفاءات واليد العاملة الرخيصة .
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية ،التي أصبحت شديدة المشروطة ، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي يحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ترابط بين خدمة الديوان ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلا على الاستثمار المحفظي كونه أكثر استقرارا وأقل حساسية بالنسبة للتغيرات الدورية والسريعة التي تحدث في الاقتصاديات المضيفة كالتغيرات في أسعار الفائدة وسعر الصرف والتقلبات في أسعار الأسهم .
- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف ، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

¹ محمد إبراهيم مادي ،"فعالية السياسة المالية في ترشيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي شلف ، سنة 2012-2013، ص6.

المطلب الثاني : أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر

تشير الدراسات والأبحاث الاقتصادية إلى وجود أنواع كثيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر منه

أولاً : أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب الاتجاه

نميز هنا بين نوعين رئيسيين من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر داخلية وخارجية ، نذكرهما في ما يلي¹

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلية : يعني هذا النوع من الاستثمارات ان الراسمال الاجنبي مستثمر في موارد محلية ، ويجري تشجيع هذه الانواع من الاستثمار عن طريق خفض الضرائب ، وسياسات الدعم ، واسعار الفوائد المخفضة ، وإزالة العوائق الادارية و القانونية وهناك الكثير من المعوقات التي تؤثر سلبا في كمية و نوعية هذه الاستثمارات، كحدود وقوانين الملكية ، والتمايز المفروض على أداء الشركات.

2- الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجي :تسمي احيانا ايتثمارات أجنبية خارج البلد وهي رؤوس الاموال المحلية المستثمرة خارج البلد .وتشجيع الحكومات هذا النوع من الاستثمارات عن طريق توفى التأمين للمستثمرين علي المخاطر ،ومن الامور التي تحدد في هذا النوع من الاستثمارات الضرائب المخفضة وغير المخفضة لى ارباح الشركات التي تستثمر خارج بلدها ،والدعم المقدم الى الصناعات والتجارة الداخلية المحلية.

ثانيا : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب الشكل

1- الاستثمار المشترك

وهو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية .

ويرى بعض الاقتصاديين أن عملية المشاركة لا تقتصر على المساهمة في رأس المال بل تمتد إلى اتخاذ القرارات والإدارة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية²

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الاجنبي او الشركات متعددة الجنسيات في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق ، او اي نوع آخر من انواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة

¹ بلال لوعيل، "تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البنية"، مرجع سبق ذكره، ص129

² عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص41

وتعتبر المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار المباشر تفضيلاً لدى هذا المستثمر لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه، أما بالنسبة للدول المضيفة وخاصة النامية منها فإنها كثيراً ما تتردد بل تحجم عن قبول هذه الاستثمارات في أغلب الأحيان في التصريح لهذا المستثمر أو الشركات بالتملك الكامل المشاريع الاستثمار¹

3- عقود التصنيع وعقود الإدارة

عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (عام أو خاصة) بالدول المستقبلية يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع ونتاج سلعة معينة أي أنها اتفاقيات انتاج بالوكالة اما الادارة فهي عبارة عن اتفاقيات او مجموعة من الترتيبات والاجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أجزء من العمليات أو الأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح.²

4- مشروعات أو عمليات التجميع

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً كما يقوم الطرف الأجنبي أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل والتخزين والصيانة.. الخ، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي، مع تأكيد على المشاركة الفعلية للمستثمر الأجنبي في الإدارة المشروع و تسييره (فإذا لم يتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة وتسيير يصبح كأحد أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الانتاج).³

5- عمليات الاندماج أو التملك

وهو قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بما يعرف بالشركة القابضة أو التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة، وأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر

¹ محمد عبد العزيز ، عبد الله عبد ، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سبق ذكره، ص 43

² خالد أحمد فرحان المشهداني ، "رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، واخر ، "التمويل الدولي"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، 2014 ، ص 152

³ عميروش محمد شلغوم ، "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية"، ط1 ، مكتبة حسين العصرية ، بيروت ، لبنان، 2012، ص 26

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب الهدف :

يهدف هذا النوع من الاستثمار الى الاستغلال الميزة النسبة للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الاولية النفط والغاز والمنتجات الزراعية فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة ماهرة ومدربة، ومن هذه الأشكال ما يلي¹:

• الاستثمار الباحث عن المصادر:

هدف هذا النوع من الاستثمار الى إستغلال الميزة النسبية للدول، ولاسيما تلك الغنية بالمواد الاولية النفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة

• الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والاسواق الاقليمية المتكاملة السوق الاربوية أو شمال القارة الامريكية

ويسهم هذا التصنيف في مساعدة البلدان على إتباع استراتيجيات مناسبة تساعد على جذب وتوطين الاستثمار عبر تحديد العوامل المؤثرة في جذب كل صنف من مستثمرين .

• الاستثمار الباحث عن الأسواق :

ساد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، وقد كان هو السائد أيضا في موجة الاستثمارات الأمريكية في أوروبا في المرحلة المبكرة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك الاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل عقد الثمانينيات.² وقد جاء هذا النوع من الاستثمار الأجنبي بسبب القيود المفروضة على الواردات، وكذلك ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وفي هذه الحالة لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة.³

¹ بلال لوعيل، " تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية"، مرجع سبق ذكره ص 129

² عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005، ط1، دار الحامد، الأردن، 2014، ص 38.

³ أشرف السيد حامد قبال: الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013، ص 24.

المطلب الثالث : أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة.¹

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول في² :

- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك اي مدخيل من مصادر طبيعية واقتصادياتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط .
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لإتاحة الفرصة لتحقيق درجة أكبر من التحكم والسيطرة على تسويق المنتج".
- بالنسبة للدول التي تعاني عجزاً في موازين مدفوعاتها، الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر مصدر من مصادر معالجة هذا الخلل من خلال العملة الصعبة التي يوفر .
- يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً حيوياً في الدعم وتنمية الاستثمار الخاص المحلي ، وبالتالي خلق طبقة استثمار وطنية تنافسية، من خلال إنشاء مشروعات جديدة، ومساعدتها بتوزيع منتجاتها عن طريق اختراق الأسواق الدولية .
- الاستثمار الاجنبي المباشر يسمح بتجزئة فعالة لسلسلة القيمة المضافة، وتقوية نظام تقسيم العمل، واكتساب ميزة التخصص، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على إعادة التوزيع لميزان المدفوعات.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج وخلق طبقة جديد من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتركة له وللدول المضيفة، سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها، أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة.

¹ حمد عبد العزيز ، عبد الله عبد ، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي"، مرجع سبق ذكره ، ص 32

² عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت ، لبنان، 2013، ص51

ولكن نجد الأدبيات الاقتصادية قد ركزت على دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العوامل الاقتصادية يمكن ذكرها في مايلي:

أولاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي

إن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تساهم في حالات معينة على رفع الاستثمار المحلي باعتبارها رافداً إضافي للمدخرات الوطنية اللازمة للقيام بالمشاريع الانتاجية .

إن معدلات النمو المتسارعة للاستثمار الاجنبي المباشر قد لاتعكس بالضرورة نتائج إيجابية على الاقتصاد المحلي فقد يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى انخفاض الادخار والاستثمار المحليين بسبب المنافسة مع الشركات متعدد الجنسية، وفشلها في إعادة استثمار أرباحها داخل البلد المضيف، وهذا ما يؤدي بالنتيجة الى انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، كما يحد من إمكانية توسيع الشركات المحلية الانتاجها ولا سيما التي تخصص في انتاج السلع الوسيطة حيث تقوم الشركات المستثمرة باستيراد هذه السلع ومستلزمات الانتاج من الشركة الام في بلد المنشأ.¹

ثانياً: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي :

لاشك ان التعاون الاقتصادي الدولي النقد والتمويل آثاره المباشرة وغير المباشرة في تخفيف القيود المفروضة على الصرف الاجنبي و الاستيراد وفي تشجيع نمو الانشطة التصديرية ، لذا اختلفت الرؤيتان الكلاسيكية والحديثة في شأن وجود الشركات متعددة الجنسية في الدوب المضيفة والتي قد تؤدي إلى زيادة التدفقات من النقد الأجنبي الخارجة عن التدفقات الداخلية .

ويمكن رؤية وجهتي نظر مختلفتين:²

1- حسب الكلاسيك فإن توطن الشركات المتعددة الجنسية بالدول المضيفة ، يؤدي بها إلى اختكار النشاط الإنتاجي في البلاد ، مقارنة بضعف المؤسسات المحلية ، مما يعظم عوائدها التي تحول على شكل أرباح إلى خارج البلاد هذا ما يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الاجنبي الى الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلية التي جلبها المستثمر الاجنبي مع تحويل أموال ضخمة أخرى إلى الخارج على شكل أجور للموظفين الأجانب وهو استنزاف للنقد الأجنبي مرة أخرى حسب الكلاسيك دائماً

¹ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره ، ص76

² عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص92

2- أما رواد المدرسة الحديثة فيرون عكس الكلاسيك ، حيث أن اتخاذ قرار الاستثمار بالدول المضيفة من طرف المستثمر الاجنبي سيؤدي إلى دخول النقد الاجنبي وهو ما يؤدي بدوره الى زيادة حصة الدولة من النقد الاجنبي، هذه الكتلة التي ضخت في الاقتصاد من النقد والتي تعتبر كوسيلة تمويل دولية تقوم بسد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبينت حجم المدخرات او الاموال الموجودة محليا، كما أن الكتل النقدية التي تدفعها هذه الشركات كأجور للعمال المحلثة تؤدي الى زيادة المدخرات المحلية بالإضافة الى تنشيط الدورة الاقتصادية عن طريق الصرف على الاستهلاك

ثالثا: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا

إن تكنولوجيا لا تتضمن العمليات العلمية فحسب بل تشمل على المعارف والخبرات والمهارات النازلة لتصنيع منتج معين، وإن تطور المستوى التكنولوجي عنصر هام على عملية الانتاجية .

كما إن الشركات متعددة الجنسية قد لا توجه استثماراتها الى القطاعات الاقتصادية بشكل يساهم في معالجة الخلل الهيكلية الاقتصادية في البلدان النامية، عن طريق استخدامها للتكنولوجيا المتطورة، مما يؤدي الى قيام قطاعات اقتصادية المتقدمة نسبيا من الناحية التقنية والادارية متمثلة بفروع الشركات الاجنبية مقارنة بالقطاعات اخرى متخلفة تكنولوجيا، متمثلة بالشركات المحلية، وتتجه عادة استثمارات الشركات الاجنبية نحو قطاع الصناعة الاستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية في البلاد النامية وتوجيهها الى البلد الام دون القيام بأي عملية تصنيعية داخل هذه البلدان، وبالتالي محدودية تطوير قطاع الصناعة التحويلية.¹

رابعا: أثر الاستثمار المباشر على العمالة

تتنافس الدول المضيفة على جذب رؤوس الاموال الاجنبية ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لرؤوس الاموال هذه ولا من اجل الدافع للتنمية المحلية فقط ، وانما من اجل توفير مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية وهو ما يعني ضمنا التقليل من حدة البطالة المتفشية في المجتمعات النامية. فاعلج المشاريع التي يقيمها المستثمر الاجنبي هي المشاريع الضخمة تتطلب أيدي عاملة كثيرة مما يعني توظيف العمالة المحلية، وعليه فإن التوظيف او التأهيل يأخذ شكلين:²

الشكل الاول : في هذا الحالة يكون دخول الاستثمار الاجنبي المباشر للبلد المضيفة هدفه إقامة وحدات الانتاجية كاملة ، هنا يساهم مساهمة مباشرة في القضاء على البطالة، التوظيف يكون بالاعداد كبيرة، ونمط الاثر القضاء على البطالة نتيجة الكتلة النقدية الضخمة متمثلة في الاجور هؤلاء العمال التي ستضخ في دورة النشاط الاقتصادي

¹ عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق ذكره ، ص 79

² عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 97

الشكل الثاني: هو شكل آخر تبناه الشركات الاجنبية يتمثل في الدخول للبلاد المضيفة وذلك بالاستحواذ على وحدات الانتاجية ومقامة وطنيا وتكون إما عاجزة أو مخصصة وتقوم هذه الشركات بشرائها أو المساهمة فيها وفي هذه الحالة فإنها إما يتم المحافظة على نفس العاملة ويتم فقط تأهيلها والرفع من قدراتها ، وكذلك يتم الرفع من أجورها وهو ما يعود أيضا بالفائدة على هذه العمالة، وبالتالي على الاقتصاد الوطني. أو يتم بالإضافة إلى التأهيل والتكوين، الزيادة من عدد العمالة أي القيام بتوظيفات جديدة وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة

خامسا: تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات للبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات. فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف «الأثر المباشر أو المبدئي». أما الثاني عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري «الصادرات والواردات» مع دول العالم. والثالث هو التحويلات الخاصة بالإرباح والرسوم الإدارية «الإتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم» وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

يفترض المؤيدون للاستثمار الأجنبي أن قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوصول إلى الأسواق العالمية سوف يغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة مما يساعدها على تحسين ميزانها التجاري، وهذا الأثر سوف يفوق الأثر السلبي الناجم عن التحويلات الخاصة بالإرباح ورأس المال من البلد نحو الخارج.¹

¹نورية عبد محمد ، " اثر الاستثمار الأجنبي مستقبلا الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض الدول الخليج العربي"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة سانت كلémentس، 2012، ص38

المبحث الثاني :

النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي التي نالت اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد خلصت بوضع تفسيرات متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر هذه التفسيرات يصطلح عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تباينت وتنوعت عبر الزمن حسب الظروف الاقتصادية التي تزامنت مع ظهور كل نظرية من هذه النظريات، للبحث عن الاجابة عن ظاهرة الاستثمار في تركيبة السوق الذي يدفعها او يمكنها من الاستثمار في الخارج .

المطلب الأول : نظريات عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية

ركزت العديد من الدراسات النظرية مثل نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية التدويل ونظرية عدم كمال السوق على مسألة عدم كمال السوق على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر. تلك النظريات بشكل اساسي تؤكد أن تلك المسألة عدم كمال السوق تخلق نوع من الميزة للشركات في القيام بالاستثمار الاجنبي المباشر ومن هنا سنعرض تلك الدراسات على الترتيب التالي.

أولا : نظرية الميزة الاحتكارية

ظهر النموذج الاحتكاري الأول مرة في تحليل "هايمر" Hymer في سنة 1960، 1966، 1976 والذي يرى أن الدافع الرئيسي بالاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات العابرة للقارات تتمتع بقدرات خاصة بشأن القيام بنشاطها في الدولة الأم، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فبفضل على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل الاستغلال جوانب القوة لدى الشركات المتعددة الجنسيات ، ولقد أوضح "هايمر" أن الشركات تتجه بالاستثمار في الخارج إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحمية بالدول المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق تمنع الشركات المحمية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، تملك المميزات تمكن تملك الشركات من المنافسة و الحصول على عائدات أعلى من تملك التي تحصل عليها الشركات المحمية من السوق الخارجي، وتأخذ المميزات التنافسية عدة أشكال، فعلى سبيل المثال قيام الشركات بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن الشركات المحمية إنتاج مثلها ، بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامات التجارية، أو انخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التميز الإداري والضريبي أو مهارات التسويق التي تمتلكها الشركات الأجنبية .

وكان "هايمر" أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الاجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بيها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، وأوضح "هايمر" أن الاستثمار الاجنبي المباشر لا يتضمن إضافة لرأس المال فقط، ولكن أيضا التكنولوجيا الإ، وبالتالي سيترتب على حدوث الاستثمار الاجنبي المباشر آثار ايجابية على كل من الدولة المضيفة وشركاتها المحمية، فالشركات الاجنبية تبحث عن فرص في السوق الخارجي¹

ثانيا : نظرية تدويل الانتاج

تركز نظرية تدويل الإنتاج على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية و ذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن إنجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة، وتشرح الدافع من تفضيل الشركة التي تملك ميزة ناتجة عن الملكية، الدخول في أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من استغلال مميزات الملكية بوسائل أخرى كالتصدير، وبالتالي تعتمد هذه النظرية على مفهوم تكاليف الانتقال التي قدمت من خلال نظرية "كواس 1937 سنة Coase"، وترى هذه النظرية أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية لسلع و الخدمات، لتطور إلى نظرية خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر على يد "بيكلي" Buckley و "كاسون" Casson عام 1976 وفكرة خلق سوق داخلي في ظل منافسة غير كاملة تم دراستها على يد كل من هايمر سنة 1970 ثم كل من كاسف، فرنون، و ريجمان خلال الفترة 1981-1982.

و تؤكد هذه النظرية أنه من الأفضل بالنسبة للشركات إنشاء فروع كاملة بالخارج عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، فالشركات متعددة الجنسيات لا يمكنها حماية ملكيتها الفكرية من أي تجاوز طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها الا بإنشاء فروع لها في الدولة المضيفة وبالتالي إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية و التقنية، فقد أوضح "ريجمان (1981-1982) دراسته في Regman"، أن الشركات متعددة الجنسيات تعبر الحدود الاقليمية لاستغلال المميزات التي تمتلكها الشركة في صورة الحجم الكبير، فمميزات تدويل الانتاج مبنية علي افتراض أن الشركات متعددة الجنسيات تنمو اعتمادا علي استبدال السوق الخارجي مكان السوق الداخلي، و كذا حماية أسرارها من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر بدلا من أن تعطي تراخيص للاستخدام براءات الاختراع الخاصة بها، لانه سيساء استخدامها، وعلى الرغم من ذلك فإن فكرة تدويل الانتاج ليست قليلة التكلفة، لانها تخلف مشكلات متعلقة بالسيطرة، اضافة إلى أن تحميل تدويل الانتاج تحميلا ثابتا و ليس متحرك

¹دلال بن سمينة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، بسكرة، 2013، ص19

الفرع الثالث : نظرية عدم كمال السوق رأس المال

دخل "ألبيير" في دراسته سنة 1970 خطر الصرف الاجنبي عند تفسيره للاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يرى "ألبيير" أنه عندما يكون هناك خطر أو مخاوف من تغيرات سعر الصرف ، فإن الشركات العابرة لمقارنات في الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة و تشجع للاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة، وأوضح أن عدم كمال الاسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر، فبعض الشركات من الدولة الام تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات التي تعمل في الدول المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، و هذا النموذج القائم على سعر الفائدة كان له أثر قوي في تفسير الاستثمارات الامريكية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حيث استفادت الشركات الامريكية من الحصول على ميزات سعر الفائدة دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدول المضيفة، نتيجة للقوة التي يتميز بها الدولار، وكذا الحال بالنسبة للاستثمارات الخاصة بالشركات الالمانية واليابانية والسويسرية خلال الخمسينيات و الستينيات عندما كانت عمالات هذه الدول قوية، وبالرغم من هذا نجد أن نموذج "ألبيير" لم يستطع تفسير حدوث الاستثمار الاجنبي المباشر بين الدول التي تقع في المنطقة النقدية الواحدة كالاتحاد الاوروي، حيث نجد أن الشركات الفرنسية تقوم بالاستثمار في ألمانيا والعكس، كما أن افتراض "ألبيير" لا يتماشى مع حقيقة أن معظم فروع الشركات متعددة الجنسيات تحصل علي معظم تمويلها من مصادر محلية، وأن عملية نقل رأس المال ليس هي الشكل الرئيسي في عمليات الاستثمار الاجنبي المباشر، كما فشلت هذه النظرية أيضا في تفسير الاستثمارات من الدول النامية والتي نمت بشكل كبير خلال السنوات الماضية.¹

المطلب الثاني : نظرية توزيع المخاطر ونظرية الميزة النسبية

أولا : نظرية توزيع المخاطر

مضمون النظرية² :

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة ،والولوج إلى أسواق جديدة ، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى (بينيت، 1996) أكد كوهين على أن أسلوبه يحتوي على قدرة شرح قوية لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى سبيل المثال، فإن هذه النظرية قادرة على شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالاستثمار في

دلال بن سمينة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم

علوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، بسكرة، 2013، ص 19

² رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العصر العولمة"، مرجع سبق ذكره ، ص 48

الخارج، وذلك نظرا لأن الشركات الكبرى تواجه خطرا أكبر كما أنها تشرح حالة حدوث الإستثمار المباشر من كلا الدولتين كما لو قامت إنجلترا بالإستثمار في أمريكا وقيام أمريكا بالإستثمار في إنجلترا

فوفقا لنظرية توزيع المخاطر، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الإستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة متشابهة للفكرة العامة القائلة "بعدم وضع البض في ثلة واحدة" فربما تقوم الشركة بعملية التوزيع لإستثماراتها من خلال الإستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم

وقد أجرى لكليج (1989) استبيان على الرؤساء التنفيذيين لـ 193 شركة في 15 دولة من دول أوروبا الغربية أكد هؤلاء التنفيذيين على أن التوزيع الدولي للمخاطر من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر أساسي لاستمرار نمو شركاتهم

تقييم النظرية :

بالرغم من أن هذه النظرية تجذب جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة ، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

ثانيا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

تقوم هذه النظرية على تحليل مجموعة من الفروض الاقتصادية الكلية ،ويقودها الاقتصاديين اليابانيين (كوجيما) و(أوزوا)، أنموذجهما يعتقد على الجمع بين الأدوات الكلية والجزئية والأدوات الكلية تتمثل في السياسات التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للبلد وتؤكد هذه النظرية بالإعتماد على التجربة اليابانية منذ عام (1945) ،على أن السوق بمفرده غير قادر على التعامل مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة ،لذلك فإن النظرية تؤكد على التدخل الحكومي من خلال السياسة التجارية كأداة لخلق حالة من التكيف الفعال.

ويؤكد (كوجيما) على أن الإستثمار الأجنبي المباشر إدارة فعالة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ، وركز على الاختلافات بين أنموذجات الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان والولايات المتحدة في البلدان النامية ، فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية وموقع استثماراتها المباشرة ، والنتائج المترتبة على التجارة الدولية والرفاه العالمي نتيجة ذلك ، وكان يناقش على أنه هناك نوعان من الإستثمار الأجنبي المباشر ، الإستثمار الموجه للتجارة والاستثمار المناهض للتوجه التجاري ، ويكون الإستثمار الأجنبي المباشر موجهاً للتجارة ، إذا حصل نتيجة فائض في الطلب على الإستيرادات وفائض عرض للصادرات ، عند معدلات التبادل التجاري الأصلية ، ويكون العكس إذا كان الإستثمار الأجنبي المباشر مناهضاً للتوجه التجاري ، والنوع الأول يحقق الرفاه للبلدين المصدر والمضيف ، على العكس من ذلك فإن النوع الثاني يؤدي إلى تناقص الرفاه.¹

- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

لقد وجهت للنظرية عدة انتقادات، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي²:

- يعد تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، لكونه نموذجا كلاسيكيا، غير قادر على تقييم آثار أنواع الإستثمار الأجنبي على مستوى الرفاهية.
- اعتبرت النظرية أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتركز في المنطقة الآسيوية، إلا أن الواقع يبرز تعاضم دور الإستثمارات اليابانية في أوروبا، و أمريكا، و حتى في إفريقيا، بفعل عوامل الجذب في هذه المناطق.
- ترى النظرية أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليابانية هي التي تمارس عمليات الإستثمار بالخارج، إلا أن ذلك غير صحيح دائما، إذ أن كبرى الشركات اليابانية توطن أنشطتها في البيئات العالمية الأكثر ملاءمة للإنتاج والتسويق.

¹ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، "دور الإستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 64

² عمار زودة، "محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسنطينة، 2008، ص 120

المطلب الثالث : النظرية الانتقائية ودورة حياة المنتج

أولاً: النظرية الانتقائية لجون ديننج في الإنتاج الدولي

تتمثل هذه النظرية في مايلي¹:

ركز جون ديننج بتفسير ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر على النظرية الانتقائية ، وكان ديننج قد وضع اللبنة الاولى في نظريته خلال بحثه الذي قدمه خلال ندوة نوبل عن التركيز الدولي للنشاط الاقتصادي ، ولقد قام ديننج بالتقاط الافكار من مجالات متعددة وتجميعها في النظرية الشاملة للاستثمار الاجنبي المباشر ، ولهذا اطلق عليها النظرية الانتقائية .

وقد قام ديننج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع و قد أوضح ديننج أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج و هي :

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة
 - أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص
 - أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية
- ولهذا فانه وفقا للنظرية الانتقائية فان العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها فكما يلي:

- التقارب الثقافي:

قد تتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول مثل أفراد دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا ولهذا ، فإن الشركات الأمريكية تتوسع بنشاطها في كندا و دول غرب أوروبا و العكس .

وفقا لدافيسون (1980)، فإن الشركات في المرحلة الأولى في التوسع الخارجي من المتوقع أن يكون لديها تفضيل أكبر للمناطق المتشابهة والقريبة في الثقافة.

¹رضاعبد السلام، "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العصر العولمة"، مرجع سابق ذكره ، ص 57

- حجم السوق :

رغبة الشركة في تعظيم الاستفادة من قدرتها الفنية والتكنولوجية قد تدفعها للقيام بالاستثمار في الخارج حتى مع وجود مخاطر بالدولة ، فان حجم السوق ربما يكون على جانب كبير من الاهمية بالنسبة للشركات التي تنتج بهدف خدمة السوق المحلي للدول المضيفة ، بالنسبة للشركات التي تنتج من أجل التصدير ، فإن حجم السوق المحلي للدول المضيفة لن يكون على ذات القدر من الاهمية .

- تحركات المنافسين بالسوق الأجنبي :

ميزة الخطورة أو الضربة الأولى يمكن أن تفقد أهميتها إذا ما دخل المنافسون السوق الخارجي، فالمنافسون يسعون دائما إلى تأمين مواقع فروعهم ومنع دخول الشركات الأخرى، فبدائل أي مدينة كبيرة يوجد عدد محدود لفروع الشركات العملاقة.

فكلما عظم اهتمام الشركة بالتوسع الدولي، كلما كان ذلك حاسما في سيطرتها على الأسواق الخارجية خاصة عند وجود منافسين حتى ولو كانوا من ذات الدولة الام.

- التقارب الجغرافي بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة:

تتجه العديد من الشركات الدولية الى التوسع خارجيا وذلك نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم، وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والتسالي الخارجي فكلما كانت الدولتين قريتين جغرافيا، كلما كان هناك احتمال كبير في أن تشابه ثقافتيهما ايضا، كما ان التقارب الجغرافي ايضا يعني رقابة وسيطرة أكبر مع تكاليف اتصال اقل في علاقة الشركة الام بالفروع

نلاحظ من عرضنا السابق للنظرية الانتقائية لجون ديننج أنها تملك قدرة أكبر من النظريات الأخرى على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أشار جون ديننج الى ان هناك العديد من المسائل لم تتمكن النظرية الانتقائية من حلها

أولا: العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة وتطورها عبر الزمن يحتويها الغموض ، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الاشارة لعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها.

ثانيا: فإن المعالجة فكرة مميزات الملكية على افراد غير مجدية وعديمة القيمة لان فكرة التدويل اي جعل السوق الدولية داخل اطار الشركة قادرة وكافية لشرح الظاهرة لانه لايمكن للشركة تدويل الانتاج بدون مزاي راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والادارية .

- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

حاولت هذه النظرية الإجابة على التساؤلات الجوهرية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- لماذا تدويل الإنتاج ؟
- أين يتم تدويل الإنتاج ؟
- كيف يتم الدخول للأسواق الخارجية ؟

إلا أن هناك الكثير من المسائل لم تتمكن النظرية من حلها، منها¹:

- افتراض النموذج أن التعاقدات يتم استخدامه في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط، بينما عمليا، يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا فعلى سبيل المثال، افترضت النظرية أنه كلما زاد نمو اقتصاد ما، فقدت الشركات الأجنبية تدريجيا ميزتها في التوطن في البلد المضيف نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج التي تزيد مع النمو الاقتصادي، وهذا لا يتفق مع استمرار ميزات التوطن في البلدان المتقدمة، حيث تعتبر أكثر المناطق توطنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواذ التي تقوم بها بعض الشركات الدولية، والتي عادة ما تكون لخدمة استراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا

- لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا، رأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول، والاستثمار في الأسواق الدولية

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

وضع هذه النظرية ريموند فيرنون عام 1966 فهي بكل بساطه عبارة عن مناقشة للمتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض اساسي وهو أنه مثل الإنسان، فإن المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (ميلاد) ثم تنضج ثم تبدأ بمرحلة المنتج النمطي فالإنحدار ثم اخيرا تموت. ولهذا فإن المنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل. فالنظرية تتميز بين ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج، مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج ، مرحلة المنتج النمطي.²

¹ نورية عبد محمد ، " اثر الاستثمار الأجنبي مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض الدول الخليج العربي "، مرجع سابق ذكره، ص78

² رضا عبد السلام ، "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة "، المكتبة العصرية ،مصر، الطبعة الثانية، 2010، ص 49

1- مرحلة المنتج الجديد

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير و أحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح حيث تقاد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة ادخال المنتج الجديد إلى السوق وذلك بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة فوفقا لتلك النظرية فإن عملية تطوير منتج جديد او التحسين على منتج قائم غالبا ما يتم في الدول المتقدمة اقتصاديا مثل الولايات المتحدة كما ان هناك احتمال كبير في ان يتم إنتاج المنتج الجديد في الدول التي تنشأ فيها المنتج

ونظرا لغياب المنافسة في تلك المرحلة وكون المنتج جديد ، فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعول أهمية كبرى لتكلفة الانتاج واثرها على الاسعار التي تعرض بها تلك السلعة بينما يتم تصريف وبيع معظم منتجات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الام خلال تلك المرحلة فإن الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية ، تلك الفرص التصديرية سوف تظهر أولا في الدول المتقدمة الأخرى حيث تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الافراد في الدول التي نشأ فيها المنتج في الجزء الاخير من تلك المرحلة ، سوف تجبر الشركة المبتكرة على القيام بالاستثمار في الخارج.

2- مرحلة المنتج الناضج

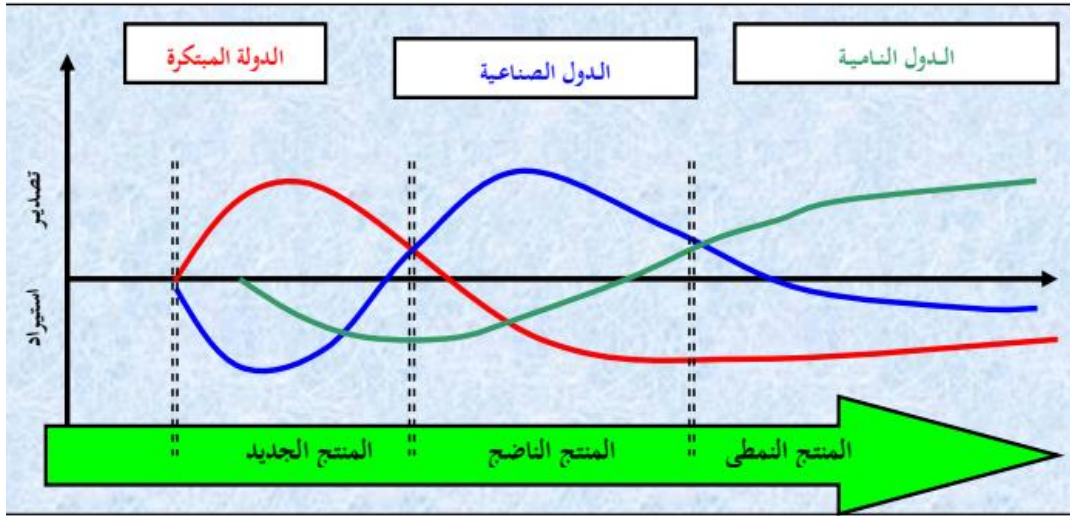
تبدأ هذه المرحلة عندما تبدأ المنافسة بالظهور ويشهد المنتج عملية نمو سريع والطلب على المنتج يصبح أكثر حساسية لعامل الاسعار وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة إنتاجها في البلد الام فتعتمد الشركة المنتجة على نقل نشاطها إلى الخارج حيث تنخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى مستوياتها ، وتبدأ بالتصدير من هناك إلى البلد الأم والأسواق العالمية

3- مرحلة المنتج النمطي

في هذه المرحلة يصير المنتج نمطي لا يمكن تمييزه عن المنتجات الأخرى ، وتبلغ المنافسة أشدها ، وتصير التكنولوجيا نمطية ، والعمليات الإنتاجية كثيفة العمل ، وتحدد التكاليف موقع الإنتاج بشكل كبير ، وبذلك تبدأ الشركة بتحويل استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى البلدان الأقل نموا حيث تكلفة العمل منخفضة ، وتصير هذه البلدان قاعدة لتصدير المنتج إلى البلد الأم وإلى البلدان المتقدمة الأخرى.¹

¹ عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق ذكره، ص 62

الشكل رقم (1-1): دور حياة المنتج الدولي



المصدر: دلال بن سمينة، تحليل "أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص24

- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :

- بالرغم من أن النظرية قدمت تفسيراً للإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، ونجحت في شرح نمو الاستثمارات الأجنبي المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا، وكذلك في الدول النامية، إلا أن هذه النظرية قوبلت بالعديد من الانتقادات التي وجهت إليها من أهمها¹ :
- إن الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع إلى قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل دورة المنتج ، لأن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الأخيرة ، وهي المرحلة التي تفقد فيها الشركة صاحبة الاختراع الابتكار الميزة النسبية التكنولوجية ، فتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالمياً .
- لا يصلح تحليل دورة المنتج على الاستثمار المباشرة في قطاع البترول والسياحة، إذ لا يتطلب هذا النوع من الاستثمار العمل من داخل الأم، بل قد تكون بداية الشركة بالدول المضيفة.
- من ناحية العلمية تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والدول المضيفة النامية على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها فرنون في نظريته حول دورة حياة المنتج

¹نورية عبد محمد ، "اثر الاستثمار الأجنبي مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض الدول الخليج العربي"، مرجع سابق ذكره، ص76

- هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج صناعة تكنولوجيا الاتصال، إذ قد يكون ظهور في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في الأسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية(الهواتف المحمولة ببعض خصوصيات المجتمع الاسلامي مثل الآذان ، وتحديد وجهة القبلة...الخ)

المبحث الثالث :

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد إدراك العديد من الدول خاصة النامية منها بمنافع وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كوسيلة للتمويل وإنما كوسيلة جد هامة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، اتجهت إلى تحسين مناخها الاستثماري كخطوة أساسية لجذبه من خلال الاهتمام بالمحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية بمختلف أشكالها.

المطلب الأول : المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، لكونها تلعب دورا هاما في تكوين المناخ الاستثماري الملائم و الجاذب لمختلف الأنشطة الاستثمارية، و من بين أهم العناصر المرتبطة بهذه المحددات ما يلي:

أولاً: حجم السوق

يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الإستثمار الاجنبي المباشر، فإذا كان هذا السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح .

نستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين وهما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومقياس عدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لا حامالاته المستقبلية فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي مرتفع هذا يؤدي لمزيد من الأنفاق من الأفراد على السلع و الخدمات ، وبارتفاع عدد الأفراد أي عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق، كالإنفاق على السلع و الخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات المتعددة الجنسية، كما يعتبر محدد حجم السوق و احتمالات النمو محدد مهم في جذب تدفق رؤوس الأموال الدولية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة نحو البلد المضيف.¹

¹ عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص70

ثانيا: سياسة الاقتصادية الكلية مستقرة

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الاجنبي المباشر بصفة خاصة ، لأنها تعطى إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي و الاجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد وانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار ويتم الوصول الى هذه بيئة من خلال تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري.

ويعتبر تطبيق برنامج نشاطات للخصخصة جزءا متمما لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فهو عنصر مؤثر على التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول الى السوق والمشاركة في الاقتصاد البلد المعنى، وبإزالة العقبات المعوقة للإستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة، ومن خلال إعطاء إشارة للمستثمر على ان الحكومة المعنية أصبحت ترحب بالاستثمارات الاجنبية خاصة في البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخصخصة.¹

ثالثا: درجة الانفتاح الاقتصادي

يعتبر هذا المحدد له اهمية كبيرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، خاصة إذا كانت الدولة مضيضة تتمثل في بضيق السوق، بالإضافة إلى عدم توافر عناصر الانتاج والمنتجات الوسيطة في تلك الدولة إذ كلما كانت درجة الانفتاح عالية كلما أدي ذلك الى تحسين درجة موائمة الظروف العامة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد قدم عام 1999 عدة مقاييس للانفتاح، إذ وفقا له يتسم الاقتصاد بالانفتاح إذ توفر الشروط التالي²:

- أن يكون متوسط معدل التعريف الجمركية اقل من 40%
- أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20% من معدل صرف الرسمي
- عدم وجود تدخل حكومي وعدم وجود الاحتكار حكومي للصادرات الاساسية

رابعا : تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والجهوي والدولي

إن السعى نحو تفعيل أحد أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية من العوامل الهامة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول، وبالنسبة للدول العربية فإن المضي قدما نحو دخول السوق العربية المشتركة حيز التنفيذ من شأنه زيادة حركة الاستثمارات البينية العربية من جهة وخلق سوقا إقليميا كبيرا يسهم بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تتدفق إلى المنطقة العربية من جهة أخرى.

¹ أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية" الدار الجمعية ، 2005، ص 36

² جمال محمد عطية، "تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراء، كلية التجارة والادارة الاعمال، جامعة حلوان، قاهرة، ص65

مما سبق نستخلص تزايد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، نجاح أية دولة نامية في جذب هذه الاستثمارات والاستحواذ على نصيب نسبي مرتفع يتوقف في المقام الأول، وذلك في ضوء ما استقر في الفكر الاقتصادي وفي الدراسات العملية، على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري في هذه الدول.¹

خامسا: القوة التنافسية للاقتصاد الوطني

تمثل القوم التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع إلى أن ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها ، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي.

سادسا: القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني

انتقالات الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف. ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصاد القومي، قيام الإدارة الاقتصادية بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطات، ومدى ثباتها واستقرارها، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الاقتصاد القومي، الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية.²

سابعاً: سعر الصرف:

من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في التأثير في حجم الصادرات وتقليل الواردات، للحفاظ على توازن الميزان المدفوعات وتحسين الميزان التجاري، فإذا كان هناك عجز في الميزان التجاري تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة لزيادة حجم الصادرات وتقليل الواردات، بالإضافة أنها تعتبر عاملاً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية³

¹ أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 41

² عبد الكريم كافي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 72

³ عبد القادر بابا، أجري خيرة، "الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، عدد 02 ، سبتمبر

ثامنا: معدل التضخم:

يعتبر التضخم سببا رئيسيا في ضعف النمو الاقتصادي، لأن عدم التحكم فيه من شأنه أن يؤدي إلى تشوهات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصادية المحليين منهم أو الأجبيين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية في بلد ما، بالإضافة أنه يشوه النمط الاستثماري بحيث يتجه المستثمر الأجنبي أكثر إلى الأنشطة قصيرة الأجل¹

المطلب الثاني: المحددات السياسية والقانونية

أولا: المحددات السياسية

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و يأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبراته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن على استقرار الأوضاع السياسية فيها، رأس المال الاجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة².

من بين العناصر التي تندرج ضمن المحددات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي والحكم الرشيد:

1- الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا للسير الحسن والديناميكي للاستثمار ، بحيث أنه يقلل من المخاطر ويفتح آفاق الربح للمستثمرين .وفي الواقع فان المستثمر الاجنبي لايمكنه أن يهتم بالعمليات الاستثمار في الدولة يسودها عدم الاستقرار، وإنما يختار الدولة التي تكون له فيها فرصا وحظوظا كبيرة في النجاح وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على مدى ملاءمة المناخ السياسي الاستثماري بالدولة، منها تديني معدلات الادخار وتخفيف معدلات الاستثمار،وهنا يفقد الشريك الاجنبي الثقة مما يؤدي الى هجرة رأس المال،وهذا ينعكس سلبا على الجانب الاقتصادي ،ومن بين العوامل المؤثرة في المناخ السياسي ما يلي:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.

- موقف الاحزاب السياسية تجاه الشراكة الاجنبية؛

- درجة الوعي السياسي من حيث ندرة التعامل مع الشركات الاجنبية ومساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية

¹ نفيسة بامحمد ، "تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر"، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، وهران،الجزائر، 2016، ص 45

² دلال بن سمينة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره،ص38

- وتعتبر المخاطر السياسية من أهم العقبات الرئيسية التي تقف أمام الاستثمار الأجنبي في كثير من الدول النامية ، ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى العوامل الآتية:¹
- الاستقرار السياسي المحلي: ويتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف ويرتبط كذلك باديولوجية الحكم الممارسة، حيث تندفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم سياسات الحرية الاقتصادية.
 - المخاطر الإقليمية: تتمثل المخاطر الإقليمية في الاستقرار السياسي للدول المجاور
 - العلاقات الدولية : وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى، فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عامل لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج تحفيزية.

2- الحكم الراشد

- من دون شك أن إرساء قواعد الحكم الراشد يعتبر ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعرف الحكم الراشد حسب البنك الدولي للإعمار والتنمية بأنه الطريقة التي يمارس الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد بلد ما و الموارد الاقتصادية، و يحدد البنك ثلاثة مصادر للحكم الراشد:²
- نوعية و شكل الحكم.

- الطريقة التي يتم استعمال السلطة في إدارة اقتصاد البلد و موارده لغرض التنمية.

- قدرة الحكام على رسم وتشكيل و تنفيذ السياسات وتأدية الوظائف.

- ويقوم الحكم الراشد على مجموعة من المعايير أهمها : شفافية نظام الحكم ، المساءلة و سيادة الحكم، إشراك النظام الحاكم للقوى الأخرى (السياسية و الاجتماعية) في عملية صنع القرار، الفعالية و الاستجابة لاحتياجات المواطنين على أساس إدارة عقلانية و راشدة للموارد، المساواة و تكافؤ الفرص.

ثانيا: المحددات القانونية

تؤدي العوامل القانونية دورا متميزا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه و تطوره ، ذلك أن المستثمر الأجنبي فردا كان أم شركة لم يقدم على الاستثمار في الخارج إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية ، ولكي يكون الاطار التشريعي جاذبا للمستثمر الأجنبي فيجب أن يتسم قانون الاستثمار بالوضوح والاستقرار والشفافية والتوافق مع القواعد و التنظيمات الدولية الصادرة لحماية المستثمر، كما يراعي المستثمر اشتمال القانون لمضمانات الكافية لحمايته من مخاطر التأميم.³

¹ ليليا بن منصور، "الشراكة الأورو متوسطية ودورها في الاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2012، ص127

² بإمحمد نفيسة، "تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 37

³ دلال بن سميحة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص35

ويمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف وتباين توجهات المشرع و ذلك لعدة أسباب نوجزها في ما يلي¹:

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا و مدى حاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية.
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية و الحاجة لتشغيلها.
- حجم السوق المحلي و مدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية .
- الظروف السياسية السائدة في الدولة و التي تؤثر على السياسات الاقتصادية و تنعكس بالضرورة على ما يقرره المشرع.

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من توفر المقومات التالية:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح والاستقرار والشفافية و متوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية .
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية .
- وجود نظام قضائي قادر على تطبيق القوانين وحل النزاعات القائمة بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية .

ونظرا لما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من مزايا للبلد المضيف فإن الدول خاصة النامية منها تسعى إلى إجراء إصلاحات منتظمة لسياساتها الجبائية والمالية ومنح الحوافز ونذكر من بينها ما يلي:

- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل :
 - التخفيضات الضريبية لفترة معينة من مدة المشروع .
 - الإعفاء الضريبي عند بداية النشاط .
- الإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي مثل :
 - توفير قروض بمعدلات تفضيلية
 - ضمانات تعويض القروض . ضمانات تحويل الأرباح و رأس المال .
 - عدم التدخل في التسعير و ترك الأمور لقوى العرض و الطلب.
- الإجراءات التشجيعية لخلق مناطق حرة مثل
 - الإعفاء من الحقوق الجمركية .
 - الإعفاء من رسوم استيراد المواد الأولية و سلع التجهيز.
 - الإعفاء من رسوم التصدير.

¹ نفيسة بامحمد ، "تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر"، مرجع سبق ذكره ، 49

المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية والثقافية

ونعني بالمحددات الاجتماعية، والثقافية هو المستوى الذي يميز الجانب الاجتماعي والثقافي في الدولة المضيفة، حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في هذا المحيط هو من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية، وفي حقيقة الامر يمثل ذلك محور اهتمام الشركات الأجنبية بخصوص قرار استثمارها.

وتنصب اهتمامات المستثمرين الاجانب على الجانب الاجتماعي والثقافي للدول المضيفة، من خلال تعرفهم على نمط المعيشة، ونظم التعليم ومستوياته، والأمية ونمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، ومعدلات نمو السكان (عدد المواليد، والوفيات، وتوزيعهم الجغرافي)، بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية والفقر، والبطالة وكذلك العادات والتقاليد السائدة ومستوى الاعلام، واللغات المستخدمة، والتاريخ، والدين... الخ .

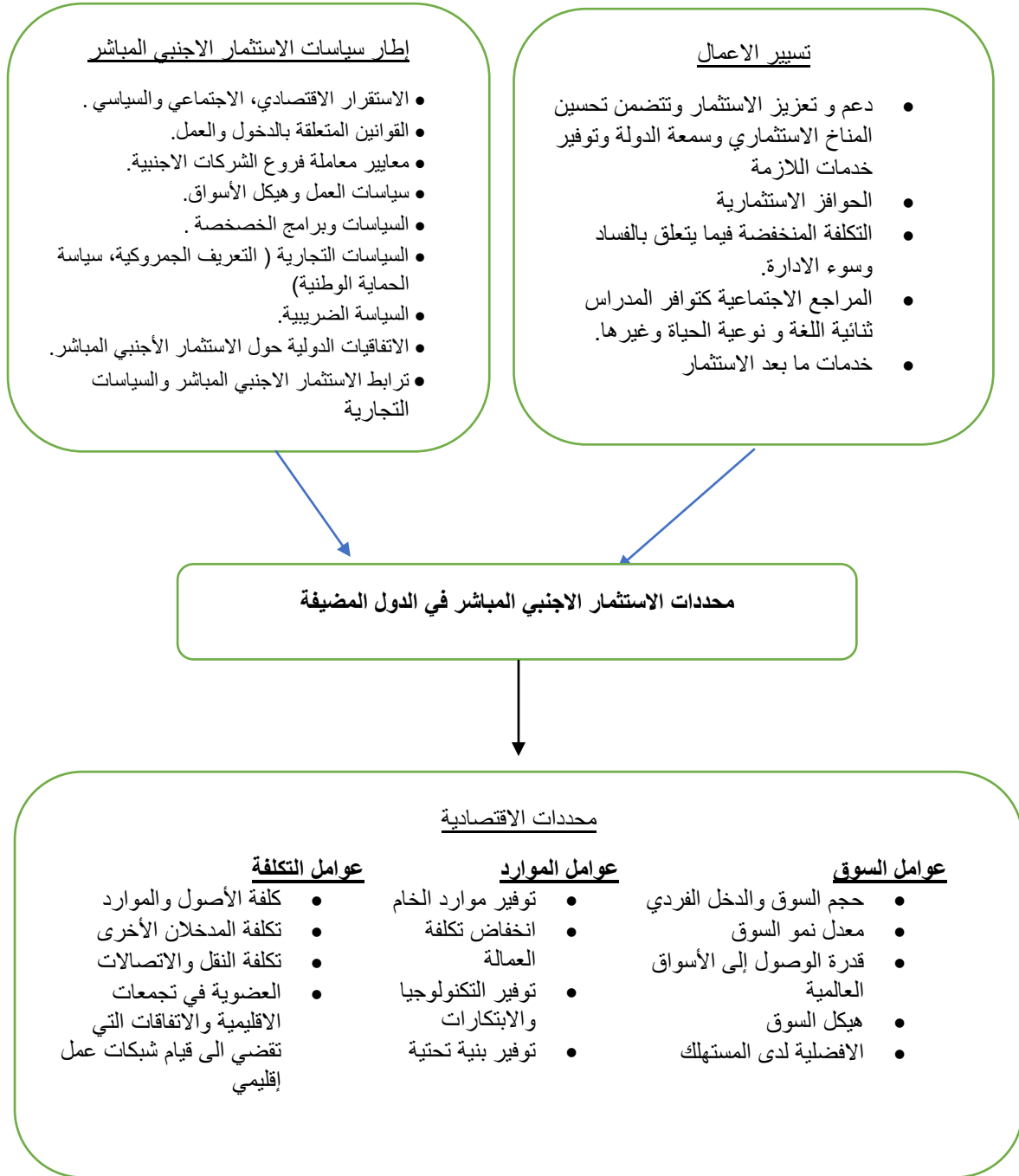
بالإضافة الى ذلك العصبية والتفرقة العنصر داخل الدولة، وكذلك الصراعات النقيبية والاجتماعية تلعب دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية، فكثرة الإضرابات الملاحظة في بعض الدول، كانت السبب الرئيسي في تحويل العديد من فروع الشركات المتعددة الجنسيات، كذلك نجد أنه في حالة وجود تعارض بين الثقافات، وعدم وجود توافق بين الثقافة المحلية وثقافة المستثمر الأجنبي فذلك عامل طرد وليس جذب للاستثمار الاجنبي المباشر في هذه الدولة .

وبالتالي فالمحددات الثقافية والاجتماعية، تلعب دور كبير في جذب، واستقطاب، وزيادة التدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، وحسب هذه المحددات يمكن ان نستنتج سبب عدم نوافذ الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول النامية، وسيطرة حوالي 20% من الدول العالم على حوالي 80% من الاستثمارات الاجنبية.¹

ويمكن أن نلخص المحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة، في ثلاثة عناوين رئيسية كما هو في موضح في الشكل

¹ طير عبد الحق، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وأدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، الوادي، 2012.2011، ص 45

الشكل رقم (2-1): محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر



المصدر: بشرول فيصل، رملوي عبد القادر، " الآثار الديناميكية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة التنظيم و العمل، العدد 3، أكتوبر 2016، ص 46

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الفصل اتضح لنا أنه ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ولكون الاستثمار الأجنبي المباشر متغير يصب التنبؤ بسلوكه وحجم تدفقه تعددت واختلقت النظريات المفسرة له، والتي هي في نظرنا مكتملة لبعضها البعض، حيث كل نظرية تناولت جزء أو أجزاء من الجوانب المتعلقة بهذا نوع من الاستثمار، لتركز كل نظرية على متغير أساسي في تفسيرها .

إنّ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه في الواقع محدّدات رئيسية، تتلخص في الظروف الملائمة التي يجب أن تتوفر سواء المتعلقة بالشركات الأجنبية المستثمرة والتي يمكن التعبير عنها بالمزايا الاحتكارية أو المرتبطة بالدول المضيفة له والتي يمكن أن نعبر عنها بالمزايا المكانية. والتي بها تتسابق الدول نحو جذبها واستقطابه، وهذا بهدف الحصول على العديد من المزايا التي يمكن أن يقدمها أثناء توطينه.

الفصل الثاني:

الجاذبية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة قياسية (1995-2016)

تمهيد الفصل:

إن الجزائر كغيرها من البلدان النامية، تأكد لدى أصحاب القرار فيها، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كداعم لمصادر التمويل المحلية، فحاولت فتح اقتصادها، بإرساء قواعد قانونية، ومراسيم تنفيذية لترقيته، وإشراكه في مسار التنمية، وتبنت منذ نهاية ثمانينيات، وبداية تسعينيات القرن الماضي سياسة الانفتاح الاقتصادي، بتطوير التشريعات، وإقرار الحوافز، والضمانات للمستثمرين الأجانب، وذلك بقصد تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمزيد من اجتذابه. وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى تأثير الجاذبية الاقتصادية في ذلك، وهذا من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : بيئة الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية

المبحث الثاني : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1995-2016)

المبحث الثالث : قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول:

بيئة الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية

لقد تنامي دور المؤشرات الدولية والإقليمية، التي تصدرها مختلف المؤسسات في الكشف عن سلامة مناخ الاستثمار، ومدى جاذبيتها في الدول، وقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب البلد أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من استثمار أجنبي، ولهذا سنخصص هذا المبحث لدراسة وضع بيئة الاستثمار في الجزائر من خلال بعض هذه المؤشرات الدولية والإقليمية.

المطلب الأول : المؤشرات الدولية

أولاً: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية :

1-المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية، ويتكون من 3 مؤشرات فرعية، وهي مؤشر تقييم المخاطر السيادية، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب الدرجات المخاطر كما يلي¹:

من 00 إلى 49.5 درجة مخاطر مرتفعة جدا

من 50 إلى 59.5 درجة المخاطر مرتفعة

من 60 إلى 69.5 درجة المخاطر معتدلة

من 70 إلى 79.5 درجة المخاطر منخفضة

من 80 إلى 100 درجة المخاطر منخفضة جدا

وهذا يعني أنه تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : تقرير مناخ الاستثمار، سنة 2011، ص61

الجدول رقم(2-1) : وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية:

الدولة	2010-2009		2011-2010		2012-2011	
	النسبة	درجة المخاطر	النسبة	درجة المخاطر	النسبة	درجة المخاطر
الجزائر	70.8	مخاطر مخفف	72.0	مخاطر مخفف	72.0	مخاطر مخفف
0						

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار، 2010-2011-2012

بمقارنة المؤشر ما بين سنة 2010 وسنة 2011 و سنة 2012 نجد بأن الجزائر سجلت استقرار في نسبة المؤشر بالنسبة لسنة 2011 وسنة 2012، مع تسجيل ارتفاع في درجة المؤشر أي من (70.8) إلى (72.0) بزيادة (1.2) نقطة مئوية بالنسبة لسنة 2010، مما يسمح دائما بتصنيفها في درجة المخاطر المنخفضة، و هذا ما يؤكد عدم تأثير كل من متغيرات السياسية، المخاطر الاقتصادية والمخاطر المالية المركبة للمؤشر على جاذبية الاستثمار، مما يسمح بإدراجها ضمن بيئة مؤسساتية مستقرة .

2- مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس، والثانية في سبتمبر، ويقاس قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها، وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه، ويترتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر ذلك عللي انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر، ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية.

مكونات المؤشر اليورومني: يتكون هذا المؤشر من العناصر التسعة التالية بأوزان نسبية محددة بين قوسين¹:

- المخاطر السياسية
- الأداء الاقتصادي

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار سنة 2011، ص59

- مؤشرات المديونية
- متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته
- التقييم الائتماني للقطر
- توافر الائتمان المصرفي
- توفر التمويل للمدى القصير
- النفاذ لأسواق رأس المال
- معدل الخصم عند التنازل

ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من 0 إلى 100 كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط قلت المخاطر فيها

الجدول رقم (2-2): وضع الجزائر في مؤشر اليورومني للتقويم القطري

الدولة	2012
الجزائر	40.01

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير المناخ الاستثمار سنة 2012، ص 62

3- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدولة على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق. يستند المؤشر إلى مجموعة من المتغيرات الفرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، ومخاطر نقص العملة الصعبة وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس أموال ضخمة للخارج ومخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، والمخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى وتصنف الدولة إلى مجموعتين رئيسيتين¹

✓ مجموعة الدرجة الاستثمارية (A): وتتفرع إلى أربعة فروع

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار، سنة 2011، ص 62

A1- البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة، وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيف جدا

A2- احتمال السداد يبقى ضعيف جدا، حتى في وجود بيئة سياسية والاقتصادية أقل استقرار أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1.

A3- بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة، قد تؤدي يسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A4- سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا، مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

✓ **درجة المضاربة:** وتتفرع إلى ثلاثة فروع

B- يرجع أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة، تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

C- قد تؤثر البيئة السياسية، والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D- تؤدي درجة المخاطر العالمية للبيئة السياسية، والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

الجدول رقم (2-3): وضع الجزائر في مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية

فرق الأداء خلال العامين	2012 - 2011		2011 - 2010		2010 - 2009		الدولة
	درجة المخاطر	النسبة	درجة المخاطر	النسبة	درجة المخاطر	النسبة	
0	الدرجة الاستثمارية	A4	الدرجة الاستثمارية	A4	الدرجة الاستثمارية	A4	الجزائر

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير المناخ الاستثمار سنة 2011، ص 62

بمقارنة المؤشر ما بين سنة 2010 وسنة 2011 ثم سنة 2012 يتبين بأن الجزائر حققت استقرار بتصنيفها

ضمن الدرجة الاستثمارية (A4) بحيث تبقى إمكانية السداد مقبولة جدا، وهذا ما ينعكس على توفر إمكانيات استثمارية ملائمة وجذابة .

ثالثا: مؤشر التنافسية العالمية :

يعد التنافس وسيلة رئيسية لتطوير القدرة الاقتصادية المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تتميز بالانفتاح الاقتصاد وتحرير الأسواق والعملية، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع التنافسية فإن مفهومها لا يزال غير محدد بشكل واضح ومتفق عليه من جميع الأطراف ويصعب تطويره لخصائص بلد معين أو منطقة معينة، بحيث تعرضت التعاريف المتعددة للتنافسية ومؤشراتها إلى انتقادات من بينها:

- المفهوم الواسع والغامض للتنافسية
- أن يدرج ضمنه كل محددات النمو
- حساب المؤشرات الحركية للتنافسية غير واضحة ولا تقوم على أساس نظري ودقيق
- عدم إعطاء أهمية في ترتيب مختلف دول العالم حسب هذه المؤشرات، ولا سيما مدلولها على مستوى متخذي القرار والسياسات الاقتصادية
- ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري إعطاء مفهوم للتنافسية تتوفر فيه ثلاثة مميزات هي :
- أن يكون أكثر دقة
- أن يكون مرتبطا بإطار نظري متناسق
- أن يكون مدلوله وضحا بالنسبة لصانعي القرار

✓ مكونات مؤشر التنافسية العالمية:

يعتمد في حساب مؤشر التنافسية للدول على نوعين من البيانات أو المعلومات وهي:

- **البيانات الكمية** : وهي البيانات والمعلومات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية ويتم الحصول على هذا النوع من البيانات من خلال نشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

- البيانات النوعية : وهي البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على آراء وملاحظات رجال الأعمال والمستثمرين وصناع القرار في الدول المشاركة.

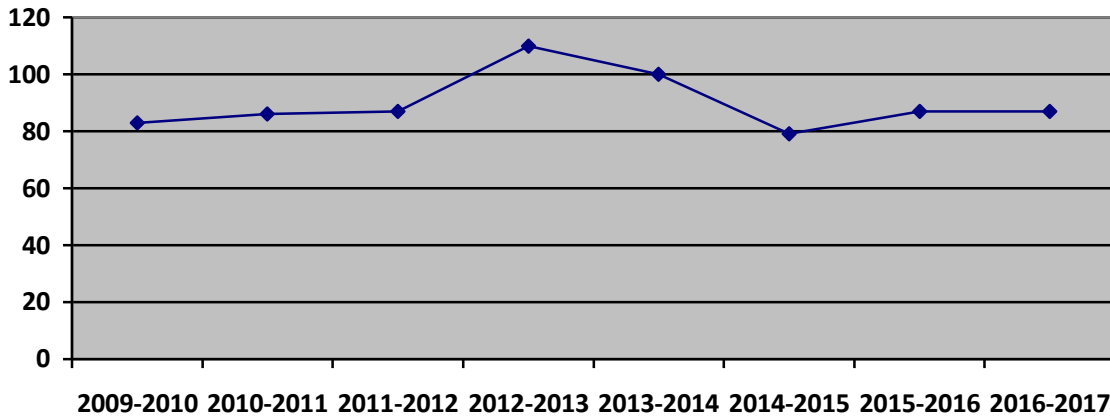
الجدول رقم (2-4): وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية

السنة	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012
الترتيب	83	86	87	110
السنة	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016
الترتيب	100	79	87	87

المصدر: تقرير تنافسية العالمية سنة 2016-2017

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل رتبة تنافسية عالمية متزايدة خلال الفترة 2009-2013 من 83 إلى 110 رتبة تنافسية عالمية، حيث أن رتبته بدأت تنخفض خلال الفترة 2013-2015 من 100 إلى 79 ونلاحظ أن في سنوات الأخيرة كانت رتبة التي تحتلها الجزائر تنافسية متعادلة 87 من 2015-2017

الشكل رقم (1-2): وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية



المصدر : من إعداد الطلبتين اعتماد على بيانات الجدول اعلاه

رابعا: مؤشر الحرية الاقتصادية :

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية من أهم المؤشرات استخداما واهتماما من العاملين في قطاع الإنتاج والاستثمار، وخاصة الشركات الدولية ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية، يصدر هذا المؤشر من معهد (هبرتاج) بالتعاون مع صحيفة وول ستريت

جورنال (The Wall Street journal) منذ عام 1995 ويغطي 186 دولة، ويستخدم لغرض قياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحريات الاقتصادية لأفراد المجتمع، وذلك بالاستناد إلى عشرة مؤشرات فرعية، وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.¹

ويعتمد هذا المؤشر في قياس درجة الحرية الاقتصادية في الدول، من خلال النقاط المتحصل عليها، والتي تتراوح ما بين 1-100، فالدولة التي تقترب إلى 100 نقطة هي الدولة التي تعتبر الأعلى والأفضل في مستوى الحرية الاقتصادية، على العكس الدولة التي تقترب إلى 1 نقطة تعتبر هي الأدنى في مستوى الحرية الاقتصادية. وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر، نجد أنها قد تراجعت خلال الفترة 2000-2015 سواء من حيث ترتيبها العالمي، أو من حيث مجموع نقاطها في المؤشر، وهذا ما يبين تزايد درجة التضيق التي تمارس على الحريات الاقتصادية للأفراد.

ففي سنة 2000 نجد أنها قد تحصلت على المركز 96 من بين 160 دولة في العالم، وذلك بحصولها على 56.8 نقطة، تراجعت إلى المركز 104 في سنة 2010، ثم احتلت المركز 140 في سنة 2012 وهذا من بين 179 دولة في العالم، وهكذا في نفس اتجاه التراجع، لتحتل المركز 146 في سنة 2014، ثم إلى المركز 157 في سنة 2015، وهذا التراجع في الترتيب يعود إلى تراجعها في مجموع النقاط، فقد تراجعت إلى 51 نقطة في سنة 2012، ثم إلى 50.8 نقطة في سنة 2014، ثم تراجعت إلى 48.9 نقطة في سنة 2015، أما بالنسبة لترتيبها عربياً فنجد أنها قد احتلت المركز الأخير في السنوات 2013 إلى 2015، وهذا من بين 15 دولة عربية دخلت التصنيف.

¹ سعد عجيل شهاب، علاء صابر حليم متری: أثر المؤشرات العالمية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة، العدد 58، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، يونيو 2015، ص 96-97

الجدول رقم (2-5): وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية (2000-2015)

2011		2010		2005		2000	
نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب
52.4	132	56.9	104	53.2	118	56.8	96
2015		2014		2013		2012	
نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب
48.9	157	50.8	146	49.6	145	51	140

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات :

- موقع أطلس بيانات العالم <http://ar.knoema.com/atlas> تاريخ الزيارة 2017/03/25

المطلب الثاني : المؤشرات الإقليمية:

أولاً: مؤشر التنافسية العربية:

تم تطوير المؤشر التنافسية العربية لقياس التنافسية الدولية للدول العربية وتحليلها، كمؤشر مركب يعتمد على المتغيرات والبيانات الكمية والموضوعية. وعلى الرغم من الفقر الشديد في البيانات التي تقيس الأداء العربي في مختلف الأوجه التي يغطيها المؤشر، فإنه يخضع لنفس الضوابط والمنهج العلمي الذي طُورت به المؤشرات ذات الصلة . يستند بناء المؤشر إلى تعريف تبناه فريق التنافسية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت بعد استقراء الأدبيات الواسعة حول تنافسية الأمم، حيث يرى التنافسية (على أنها تعكس الأداء الاقتصادي إحصائيًا والكامن للنشاطات التي تكون مجال للتنافس مع الأمم الأخرى).

ولا يربط هذا التعريف، بصفة مباشرة، التنافسية الدولية بالرفاهية والنمو، بصورة مباشرة. وعليه فإن التعريف المتبع في هذا التقرير يركز على العوامل المؤثرة مباشرة في تنافسية الأمم، من سياسات وهيكل اقتصادية ومؤسسات. فجملة هذه العوامل هي المحددة لمستويات التنافسية التي تترجم في النهاية في رفع مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي. كما يحدد التعريف المتبع الفرق بني الأداءين الجاري والكامن لنشاطات التنافس مع الأمم الأخرى؛ فالأداء الجاري، يمكن تلخيصه في العوامل المؤثرة في التنافسية في الأجل القصير، والتي لا تتطلب تغييراً في الهياكل والسياسات ذات الأمد البعيد. أما الأداء الكامن، فهو الذي يمثل الطاقات والعوامل والمؤسسات والهياكل المؤثرة في

مستويات التنافسية في الأجل الطويل. وقد انتهج فريق التنافسية في المعهد طريقة متعددة المراحل لتطوير المؤشر وبنائه؛ فاختار في البداية قائمة المؤشرات الأولية الممكنة، التي يعتقد أنها تحدد مستوى التنافسية العربية في الأسواق الدولية، وبعد عدة جولات من التشاور بني أعضاء الفريق، حددت قائمة منقحة، ومن ثم تم توزيع المؤشرات الأولية إلى عوامل فرعية وأساسية.

تتكون العوامل الفرعية من عدد من المؤشرات الأولية الكمية والموضوعية، التي جمعت من مصادر دولية وإقليمية ومحلية، وينقسم المؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين هما: التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة. ويتكون كال المؤشرين من مؤشرات فرعية، مكونة بدورها من مؤشرات أولية.¹

الجدول رقم(2-6): وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العربية سنة 2011

الترتيب	مؤشر التنافسية العربية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية الجارية	الدولة
24	0.36	0.33	0.39	الجزائر

المصدر : المعهد العربي للتخطيط، تقرير تنافسية العربية، 2011، ص28

من خلال المعطيات المتوفرة، في تقرير التنافسية العربية لسنة 2011، حيث بلغ مؤشر التنافسية في الجزائر حوالي 0.39 و 0.33 و 0.36 على التوالي، نجد أن الجزائر قد حافظت على الوضع التنافسي في مؤشر التنافسية، حيث بلغ الترتيب فيها 24.

ثانيا : المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية:

منذ عام 1996 قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بإصدار مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري، ومن خلاله يتم قياس أداء الاقتصاديات العربية وتوصيف مناخها الاستثماري. يشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات، وهي مجموعة السياسات المالية، ومجموعة السياسات النقدية، ومجموعات سياسات المعاملات الخارجية.

¹ المعهد العربي للتخطيط: تقرير التنافسية العربية ، سنة 2012 ، ص 62

والمؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر المركب هي:¹

- مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.
- مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.
- مؤشر معدل التضخم: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد وذلك يعرف المؤشر المركب حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية، ومتوسط السياسة النقدية، ومتوسط مؤشر سياسة المعاملات).

الجدول رقم (2-7): وضع الجزائر في مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية

لمناخ الاستثمار من 2007-2009

الدولة	م. سياسة التوازن الداخلي			م. سياسة التوازن الخارجي			مؤشر السياسة النقدية		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009
الجزائر	3	3	3	3	3	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2007، ص 179
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2008، ص 205
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2009، ص 233

ثانيا: وضع الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير مناخ الاستثمار سنويا، وهذا منذ سنة 2012/2013 عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ويتكون من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مكونات أساسية أو مؤشرات فرعية تتفرع بدورها إلى 114 متغيرا كميًا، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير لثلاث سنوات، وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتًا بعض المتغيرات عن مستواها العادي، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، يرصد المؤشر أداء 110 دولة تمثل 95% من

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2002، ص 28-29

إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم من بينها توجد 17 دولة عربية تمثل 98% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية.¹

1- المجموعات الرئيسية الثلاثة المكونة للمؤشر العام للجاذبية :

يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاثة مجموعات رئيسية، نعرفها باختصار فيما يلي:²

• مجموعات المتطلبات الأساسية أو المسبقة :

يقصد بمجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة مجموعة المقومات اللازم توافرها بشكل ضروري حتى يمكن للدولة أن تعمل على جذب الاستثمار وبدونها قد تكون هناك استحالة أو صعوبة كبيرة في جذب المستثمرين لان عدم توافرها يعني أيضا استحالة توافر المقومات الأخرى لجذب الاستثمار. وتضم المجموعة أربعة مؤشرات من المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية .

• مجموعة العوامل الكامنة :

تعتبر مجموعة العوامل الكامنة عن المقومات الأساسية التي تحدد قرارات كبار المستثمرين وخصوصا الشركات متعددة الجنسية تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه وتزايد أهمية تلك العوامل باعتبار أن هذه الشركات هي أحد أهم قنوات التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أن وجودها في بلد معين يعتبر حافزا رئيسيا لدخول المزيد من الشركات والاستثمارات، وتضم المجموعة 5 مؤشرات من المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية.

• مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية :

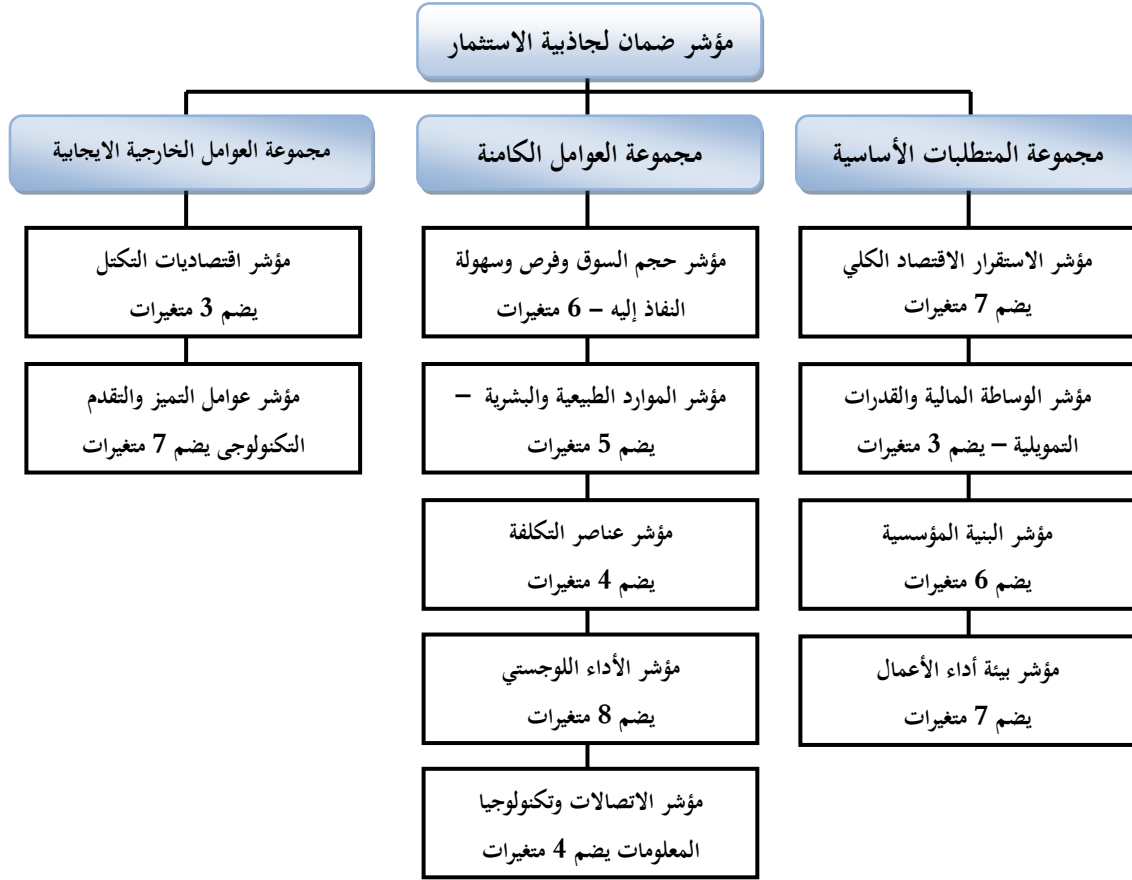
تعتبر عن العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها عن الدول الأخرى في العالم، وتضم المجموعة مؤشرين من المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية.

وفيما يلي الهيكل العام لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، يلخص المجموعات الرئيسية الثلاثة المكونة له، مع المؤشرات الفرعية العشرة المتفرعة عنها، وذلك في الشكل الموالي :

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2012-2013، ص09.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2014، ص36-40.

الشكل رقم (2-2): الهيكل العام لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار، 2014، ص 29

توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية خلال الفترة 2013-2015 أن الجزائر ارتفعت قيمتها في المؤشر العام للجاذبية من 24.1 نقطة إلى 32.2 نقطة، ثم إلى 33.9 نقطة على التوالي، لكن من حيث ترتيبها نجدها قد تراجعت، فقد تحصلت في سنة 2013 على الرتبة 82 عالميا من بين 111 دولة مدرجة في المؤشر، تراجعت إلى المركز 85 في سنة 2014 ثم إلى 87 في سنة 2015، أما عن فجوة الجاذبية بينها وبين متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة مرجعية، نجدها قد تحسنت، لكن تبقى كبيرة جدا حيث بلغت حوالي 43% في سنة 2015.

أما عربيا فنجد أن الجزائر خلال السنوات الثلاث متأخرة جدا من حيث الترتيب، فقد جاءت في المركز 13 من بين 17 دولة عربية، ولم تأتي بعدها إلا سوريا، العراق، موريتانيا واليمن وفارق بسيط، وبمقارنة جاذبية الجزائر مع جاذبية الإمارات التي جاءت في المركز الأول عربيا، نجد أن فجوة الجاذبية بينهما كبيرة جدا وقد زادت من سنة إلى

أخرى، حيث بلغت 37.5% في سنة 2015، بعدما كانت تبلغ في سنة 2013 حوالي 35.2%.
 وبتقسيم هذه الفجوة بين جاذبية الجزائر والإمارات على المجموعات الرئيسية الثلاثة المكونة للمؤشر العام، نجد أن فجوة المتطلبات الأساسية في تزايد من 21.5% في سنة 2013 إلى 30.4% في سنة 2015، وكذلك فجوة العوامل الكامنة من 33.1% إلى 42.1%، وتبقى فجوة العوامل الخارجية هي الأكبر بـ 44.1% هذا بالرغم من انخفاضها، حيث كانت في سنة 2013 تبلغ حوالي 53.3%، من هنا يتضح أن هذه الأخيرة وبدرجة أقل مجموعة العوامل الكامنة هما من يقودان هذه الفجوة في الجاذبية. ولا بد من التركيز أكثر على تطوير المتغيرات المحددة لها، ومواصلة العمل ككل على تحسين كل المؤشرات بما فيها التي تدرج ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية.

الجدول رقم (2-8): أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2013-2015)

الدولة / السنة	2013	2014	2015
دول الخليج العربي	34.1	45.8	49.9
دول المشرق العربي	29.2	39.3	41.4
دول المغرب العربي	26.9	34.5	39.2
دول الأداء المنخفض	19	25.8	26.3
الجزائر	القيمة	32.2	33.9
	الترتيب	85	87
المتوسط العربي	القيمة	36.7	40.4
	متوسط الترتيب	67	67
المتوسط العالمي	33.9	42.8	45.8

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2013، ص 37، 98.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2014، ص 35، 110.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016، ص 35، 120.

وفي الجدول الموالي نحاول أن نوضح فيه أداء الجزائر في المؤشرات الرئيسية الثلاثة المكونة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة 2013-2015، مقارنة مع المتوسط العربي والمتوسط العالمي.

الجدول رقم (2-9): أداء الجزائر في المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

(2015-2013)

2015	2014	2013	الدولة / السنة	الدولة
45.8	46.6	41.6	الجزائر	مجموعة المتطلبات الأساسية
51.9	50.3	46.2	المتوسط العربي	
57.4	57.3	53.6	المتوسط العالمي	
37.7	37.5	35.9	الجزائر	مجموعة العوامل الكامنة
47.1	45.7	39.6	المتوسط العربي	
50.9	50.0	41.6	المتوسط العالمي	
18.6	15.0	6.0	الجزائر	مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية
23.3	16.8	8.4	المتوسط العربي	
29.7	23.6	14.3	المتوسط العالمي	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2013، ص 37، 98.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2014، ص 35، 110.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016، ص 35، 120.

المبحث الثاني :

تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1995-2016)

قامت الجزائر بسلسلة من الإصلاحات من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة كافة الظروف، لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنافسة الدول العربية، والدول النامية في ذلك، وسنحاول في هذا المبحث التعرف بالأرقام عن مدى تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ونصيبها من تدفقاته على مستوى الدول العربية، والدول النامية.

المطلب الأول : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وبالنظر إلى الجدول الموالي، يتبين لنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2016 شهدت تطورات ملحوظة، فقد سجل هذا التدفق قيمة محتشمة تكاد تكون منعدمة في سنة 1995 حوالي 0.025 مليار دولار، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها عدم توفر الأمن، وعدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي، ليرتفع بعد ذلك ويشهد بدايات التحسن في سنة 1998 ليلعب حوالي 0.6 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك في سنتي 1999 و2000 ليلعب حوالي 0.29 مليار دولار و0.43 مليار دولار على الترتيب، وذلك على عكس التدفقات العالمية التي شهدت ارتفاعات في سنة 2000.

وخلال الفترة من 2001-2014، وبالرغم من وجود تذبذب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرة يرتفع ومرة ينخفض، إلا أن التدفق سجل تحسن ملحوظ وعرف خط اتجاه مرتفع، وهذا التحسن في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر، وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي.

كما رأينا هناك تراجع في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال سنة 2015، التي تراجعت بشكل كبير إلى قيمة سالبة بمقدار 0.58 مليار دولار، وهذا راجع إلى عدة عوامل من بينها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وعدم وجود الأمن ليرتفع بعد ذلك بداية تحسن سنة 2016 ليلعب حوالي 1.55 مليار دولار.

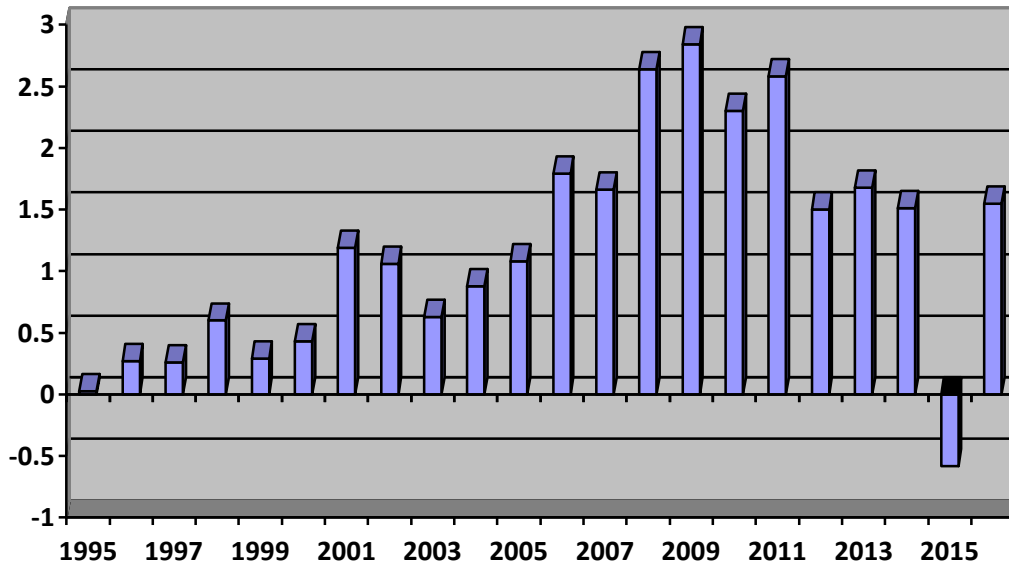
الجدول رقم (2-10): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الجزائر	0.025	0.27	0.26	0.6	0.29	0.43	1.19	1.06
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	0.63	0.88	1.08	1.79	1.66	2.64	2.84	2.30
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016		
الجزائر	2.58	1.50	1.68	1.51	0.58-	1.55		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2005 ص 121
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2008 ص 219
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2017 ص 118

الشكل رقم (2-3): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة (1995 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2-01)

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سوف نستعرض في هذا المطلب التوزيع القطاعي لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث سجلت الجزائر 63804 مشروع استثماري خلال فترة (2002-2016) وبقيمة بلغت 12800834 مليون دينار جزائري، والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر .

الجدول رقم(2-11): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال الفترة (2002 - 2018)

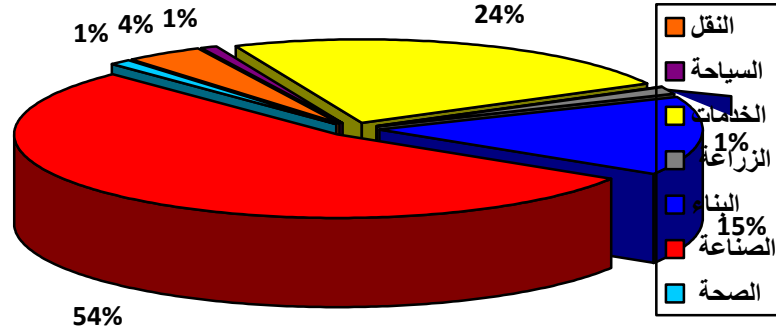
القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الصناعة	220	56	599200	74	23450	57
الخدمات	97	23	167118	21	10363	24
البناء، وانشغال عمومية	63	15	12082	1	6698	14
النقل	16	4	3991	0	505	1
الفلاحة	6	1	887	1	82	2
الصحة	5	1	6192	0	737	0
السياحة	3	1	13587	2	1124	1
المجموع	410	100	803057	100	42959	100

المصدر: الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الاطلاع 29ماي 2018

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تتوزع على عدد من القطاعات الاقتصادية الوطني، حيث يحتل القطاع النقل من حيث عدد المشاريع المسجلة و المقدر نسبتها ب 48.74% وتقدر نسبة المبالغ المالية المخصصة لها ما نسبته 8.56%، وتقدر نسبة مناصب الشغل المخصص لها ما نسبته 14.32%، ثم يليه قطاع البناء والصناعة حيث يقدر نسبة المشاريع المسجلة فيها ب 17.85% و 17.64% على التوالي، وتقدر نسبة المبالغ المخصصة لها ب 10.24% و 57.90%، حيث تقدر نسبة مناصب الشغل مخصص لها ب 21.62% و 40.97% على التوالي، أما قطاع الزراعة والصحة والسياحة والخدمات والاتصالات لم تحض بالمستوى المطلوب رغم أهمية هذه القطاعات في الاقتصاد، حيث لم يسجل سواء 2.06%

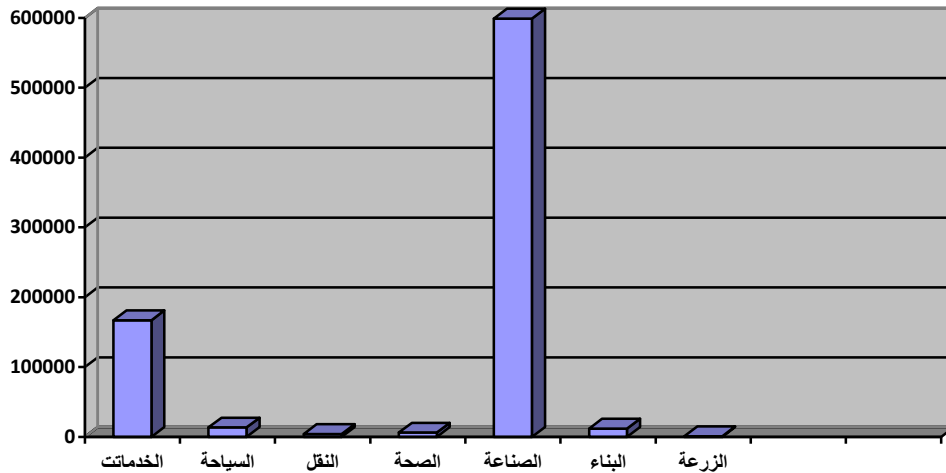
و1.47% و1.60% و10.64% و0.01% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة على التوالي، في حين لم يسجل قطاع التجارة سواء مشروعين بما نسبته 0.00% من المبالغ المقررة.

الشكل رقم (4-2): عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر من (2002-2018):



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول اعلاه

الشكل رقم (5-2) قيمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2002-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول اعلاه

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت عربية أو أجنبية، والجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2012 إلى 2016

الجدول رقم (2-12) التوزيع الجغرافي للإستثمارات الاجنبية الواردة من اهم 11 دول الى الجزائر خلال الفترة 2016-2012

الدولة	عدد الشركات	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
الصين	6	6	3.509
سنغافورة	1	3	3.151
إسبانيا	4	8	2.247
قطر	2	2	2.151
تركيا	2	2	1.598
المانيا	7	7	380
جنوب إفريقيا	1	1	350
سويسرا	3	3	293
فرنسا	8	10	268
المملكة المتحدة	3	4	234
اخرى	31	31	1.093
الاجمالي	68	77	15.273

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الاستثمار مناخ الاستثمار سنة 2017، ص 61

فالملاحظ ان الجزائر نجحت في إستقطاب نحو 77 مشروع يتم تنفيذها من قبل 68 شركة عربية واجنبية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 15.273 مليون دولار، وجاء توزيع هذه المشاريع جغرافيا من كل مختلف الدول العالم، حيث كانت فرنسا وإسبانيا والمانيا أهم الدول الأوروبية، والمملكة المتحدة الأمريكية والصين وتركيا في قائمة أهم الدول المستثمر في الجزائر.

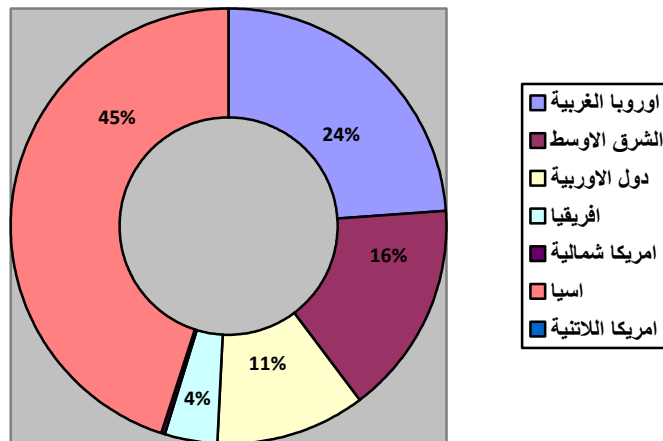
الجدول رقم (2-13) توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة

الاقليم المستثمرة	تكلفة (بمليون دولار)	%
اسيا	69052	45.02
اوروبا الغربية	36599	24.0
الشرق الاوسط	24662	16.1
الدول الاوروبية الناشئة	16136	10.6
افريقيا	5571	3.6
امريكا الشمالية	586	0.4
امريكا اللاتينية	127	0.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار سنة 2017، ص 61

من خلال الجدول التالي الذي يخص أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة من 2012-2016، فنجد أن أسيا تأتي في المركز الأول بتكلفة 69052 مليون دولار التي تقدر نسبتها 45.02%، تأتي بعدها أوروبا الغربية في المركز الثاني بتكلفة 36599 مليون دولار المقدر نسبتها بـ 24%، أما المركز الثالث فهو الشرق الأوسط بتكلفة 24662 بنسبة 16.1%، تليها الدول الأوروبية في المركز الرابع بمبلغ 16136 مليون دولار .

الشكل رقم (2-6) توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار سنة 2017 ص 61

المبحث الثالث

قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

تشير مختلف الأبحاث والدراسات إلى أن رأس المال لن ينتقل من بلده الأصلي إلى البلد المضيف، إلا إذا توفرت له العوامل المناسبة التي تحقق له ما يهدف إليه من زيادة ونماء. وهي تختلف من مكان إلى آخر باختلاف شكل الاستثمار ونوع القطاع والهدف الذي يبحث عنه. من هنا سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج قياسي، يمكننا من معرفة المحددات الاقتصادية الأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

المطلب الأول: تحديد متغيرات ونموذج الدراسة

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولاً وواقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها، والمتوقع أن لها التأثير الأكبر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة :

1- حجم السوق ($MS(GDP)$) :

يعبر عن هذا المتغير بعدة مؤشرات منها عدد السكان، الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، وسوف نعتمد في هذه الدراسة في قياس تأثير حجم السوق على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن تكون العلاقة بينهما طردية، أي أن تأثير حجم السوق ايجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- الانفتاح الاقتصادي ($OPEN$):

هناك العديد من المؤشرات التي تعبر عن هذا المتغير والتي استخدمت في الكثير من الدراسات التطبيقية المختلفة منها نسبة الصادرات إلى الواردات، نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر معبر عن درجة الانفتاح الاقتصادي، أي أن زيادة هذه النسبة يعني زيادة في انفتاح اقتصاد الدولة على العالم

الخارجي، والمتوقع أن يكون له أثر إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- معدل التضخم (*INF*):

هذا المتغير يعبر عن درجة الاستقرار الاقتصادي داخل البلد، وارتفاع معدل التضخم يعني انخفاض درجة الاستقرار الاقتصادي الداخلي، ولذلك يتوقع أن تكون علاقته مع الاستثمار الأجنبي المباشر عكسية، أي عندما يرتفع معدل التضخم يؤثر ذلك سلباً على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- سعر الصرف (*EXC*):

يشير سعر الصرف إلى عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وانخفاض قيمة العملة المحلية للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي يعني انخفاض قيمة التكاليف المتعلقة بالمشروع، وهذا ما يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة الاستثمار داخل تلك الدولة، وكذلك استقراره يعني استقرار حصيلة الأرباح المحولة إلى الخارج، فضلاً عن أنه مؤشر يبين الاستقرار الاقتصادي في الدولة، ويعزز الثقة في سلامة بيئة الاستثمار، وبالتالي يشجع ذلك على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذا من المتوقع أن تكون قيمة معلمته سالبة.

5- إجمالي الاحتياطيات الدولية (*RES*):

يعبر هذا المتغير عن مدى قدرة الدولة على تفيادي الأزمات النقدية، ومواجهة الطوارئ التي قد تحدث في ميزان المدفوعات، وبالتالي المحافظة على سلامة الاستقرار الاقتصادي للدولة من أي صدمات قد تعترضه، ومن المتوقع أن يكون اقتصاد الدولة جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود الاحتياطيات الدولية وارتفاعها.

6- الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) (*CR*):

ويعبر هذا المتغير عن التسهيلات الائتمانية المحلية الممنوحة للمستثمرين الأجانب، ويتوقع أن تكون العلاقة بينهما علاقة طردية، أي أن له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

7- الاستثمار المحلي:

يعبر هذا المتغير بالنسبة للمستثمر الأجنبي عن مدى سلامة بيئة الاستثمار في الدولة لمضيفه، ومن المتوقع أن يكون اقتصاد هذه الدولة جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل ارتفاع حجم الاستثمار المحلي، والعكس صحيح، بمعنى أن العلاقة بين المتغيرين من المتوقع أن تكون طردية.

الجدول رقم (2-14): متغيرات الدراسة الخاصة بالجزائر

إشارة المعلمة المتوقعة	الترميز	المتغير المعبر عنه	المتغير المستقل
موجبة	MS(GDP)	الناتج المحلي الإجمالي	حجم السوق
موجبة	OPEN	نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	الانفتاح الاقتصادي
سالبة	INF	/	معدل التضخم
سالبة	EXC	/	سعر الصرف
موجبة	RES	/	إجمالي الاحتياطيات الدولية
موجبة	CR	/	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص
موجبة	INVL	/	الاستثمار المحلي

المصدر: من إعداد الطالبتين

أما بالنسبة للمعطيات والبيانات المتعلقة بالمتغيرات التي تضمنها نموذج الدراسة القياسية خلال الفترة 1995-2016، والخاصة بالجزائر فقد تم تجميعها من مصادر مختلفة وطنية، إقليمية ودولية، يمكن توضيحها في الجدول الموالي¹

¹ أنظر الملحق رقم (01) بيانات الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم (2-15): مصادر بيانات دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المصدر	الترميز	المتغير المستقل
صندوق النقد العربي	MS(GDP)	حجم السوق
البنك الدولي	OPEN	الانفتاح الاقتصادي
بنك الجزائر	INF	معدل التضخم
بنك الجزائر، صندوق النقد العربي	EXC	سعر الصرف
البنك الدولي	RES	إجمالي الاحتياطيات الدولية
البنك الدولي	CR	الانتماء المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
البنك الدولي	INVL	الاستثمار المحلي

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

1- التعريف بنموذج (ARDL):

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل (Pesaran 1997)، (1998 Shinand and Sun) وكل من (Pesaran et Al 2001)، لأن هذه الطريقة لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم من خلال أسلوب اختبار الحدود Bound Test الذي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ¹.

كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر (Engle- Granger; 1987) ذات المرحلتين و اختبار التكامل المشترك بدلالة درين واتسن (Test CRDW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen)

¹ Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R.: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001, p 289-326.

Cointegration Test في إطار نموذج VAR، حيث يمكننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدن الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي نستطيع تقدير معالم المتغيرات المستقلة في الأمدن القصير و الطويل، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى، كما أن نتائج تطبيق هذه الطريقة تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة أو عدد المشاهدات صغيرا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.¹

لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و البالغة 21 مشاهدة ممتدة من عام 1995 إلى غاية 2015

2- مراحل التقدير وفق نموذج (ARDL)

وفقا لمنهجية الدراسة سيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى يتم اختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من (Pesaran et Al; 2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود، و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + e_t \quad .1$$

حيث تعبر المقدرات λ_1 و λ_2 : على معالم العلاقة طويلة الأجل، أما β و θ فتعبر عن معلومات الأجل القصير. وتشير Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من n و m فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات

¹ Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005, p1979-1990.

(علما أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى $(n \neq m)$ ¹، حد الخطأ العشوائي، واختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) :

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0 \quad .2$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج :

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0 \quad .3$$

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al 2001) حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية معينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى $I(1)$ والمتغيرات المتكاملة عند مستواها $I(0)$ أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^P \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t \quad .4$$

¹ وفقا لمنهجية ARDL، من الممكن تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى لمختلف المتغيرات الأمر الذي يعتبر مستحيلا بالنسبة لطرق التكامل المشترك الأخرى، وبالتالي من خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى التخلص من مشاكل ارتباط البواقي أنظر إلى:

حيث تمثل كل من δ ، ϑ معاملات المتغيرات وتشير $P; q$ إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، و ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي. ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة $P; q$ نستخدم عادة معيارين هما Akaike (AIC) و Schwarz (SC) وأوصى *Pesaran and Shin* باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية.¹

أما المرحلة الثالثة، يمكن استخلاص مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (*Error Correction Model, ECM*) التالي :

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^P \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \vartheta_t \quad .5$$

حيث أن: ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معادلات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاحتلال التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

¹ Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version), Oxford: Oxford University Press, 2009

المطلب الثاني: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية :

أولاً: إجراء اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية :

فرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم

ونقبل الفرضية البديلة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (2-16): اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)									
Null Hypothesis: the variable has a unit root									
		At Level							
		CR	EXC	FDI	INF	INVL	MS_GDP_	OPEN	RES
With Constant	t-Statistic	0.4272	0.1037	-2.0194	-5.7234	-0.0140	-1.0416	-1.2927	-2.2470
	Prob.	0.9792	0.9582	0.2766	0.0001	0.9470	0.7183	0.6130	0.1973
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0897	-0.6701	-1.6076	-4.8609	-1.9330	-1.1380	-0.2093	-2.0067
	Prob.	0.5216	0.9623	0.7488	0.0045	0.6022	0.8974	0.9873	0.5627
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.3903	2.3326	-1.3731	-4.8861	1.9498	0.6060	-0.1054	-1.7929
	Prob.	0.9938	0.9930	0.1517	0.0000	0.9843	0.8392	0.6356	0.0700
		At First Difference							
		d(CR)	d(EXC)	d(FDI)	d(INF)	d(INVL)	d(MS_GD_...	d(OPEN)	d(RES)
With Constant	t-Statistic	-3.9727	-3.0169	-6.0226	-5.5085	-3.2514	-3.3529	-3.9848	-0.5058
	Prob.	0.0071	0.0504	0.0001	0.0003	0.0317	0.0258	0.0069	0.8707
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0558	-3.0904	-6.3697	-4.9042	-3.1078	-3.3264	-4.2988	-0.7249
	Prob.	0.0237	0.1350	0.0003	0.0049	0.1312	0.0906	0.0148	0.9565
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2354	-2.6194	-6.1976	-5.9498	-2.6946	-3.2665	-4.0929	-0.7704
	Prob.	0.0027	0.0117	0.0000	0.0000	0.0098	0.0025	0.0003	0.3697

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews9

يتضح من خلال الجدول أن هناك متغيرات مستقرة عند المستوى وبالتالي متكاملة من الرتبة $I(0)$ ، كما أن هناك متغيرات ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول فهي متكاملة من الرتبة $I(1)$ ، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

ثانياً: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion).

الجدول رقم (2-17): نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (1,0,0,1,0,0,0)

Dependent Variable: FDI				
Method: ARDL				
Date: 05/13/18 Time: 11:21				
Sample (adjusted): 2 22				
Included observations: 21 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): INVL MS_GDP_ OPEN INF EXC CR				
RES				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 256				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0, 0, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	-0.800361	0.318539	-2.512599	0.0308
INVL	45.48276	46.02964	0.988119	0.3464
INVL(-1)	-67.80818	34.16240	-1.984878	0.0753
MS_GDP_	-0.043512	0.010195	-4.267896	0.0016
OPEN	18.67830	23.94637	0.780006	0.4535
INF	-16.05156	36.03695	-0.445420	0.6655
INF(-1)	-24.62130	26.44516	-0.931032	0.3738
EXC	-0.001741	0.002715	-0.641144	0.5358
CR	21.09108	72.21892	0.292044	0.7762
RES	54.98779	14.08718	3.903391	0.0029
C	3024.583	2303.924	1.312796	0.2186
R-squared	0.919422	Mean dependent var	1228.664	
Adjusted R-squared	0.838845	S.D. dependent var	877.8849	
S.E. of regression	352.4196	Akaike info criterion	14.87320	
Sum squared resid	1241996.	Schwarz criterion	15.42033	
Log likelihood	-145.1686	Hannan-Quinn criter.	14.99195	
F-statistic	11.41038	Durbin-Watson stat	2.624891	
Prob(F-statistic)	0.000324			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة ($F=4.15$) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقرحها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستويات معنوية 1%، 5%

الجدول رقم (2-18): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

ARDL Bounds Test		
Date: 05/13/18 Time: 11:23		
Sample: 2 22		
Included observations: 21		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.155372	7
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.03	3.13
5%	2.32	3.5
2.5%	2.6	3.84
1%	2.96	4.26

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (حجم السوق، الانفتاح الاقتصادي، إجمالي الاحتياطيات الدولية، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، سعر الصرف، الاستثمار المحلي، معدل التضخم) والمتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثالثاً: تقدير علاقة المدى الطويل وال المدى القصير:

1- تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها والاستثمار الأجنبي المباشر، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-19): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (FDI)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVL	-12.400523	16.011791	-0.774462	0.4566
MS_GDP_	-0.024169	0.004659	-5.187073	0.0004
OPEN	10.374752	13.318617	0.778966	0.4540
INF	-22.591501	15.653845	-1.443192	0.1796
EXC	-0.000967	0.001421	-0.680165	0.5118
CR	11.714915	39.515905	0.296461	0.7729
RES	30.542646	4.941457	6.180899	0.0001
C	1679.986...	1134.797654	1.480428	0.1696

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى :

- الانفتاح الاقتصادي **OPEN** :

إن نتائج النموذج بالنسبة لتأثير متغير الانفتاح الاقتصادي **OPEN** على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، قد جاءت العلاقة بينهما غير معنوية، وبإشارة موجبة، أي ذات تأثير إيجابي، وربما قد يفسر تلك العلاقة غير المعنوية إلى ضعف درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، ولم يحقق ذلك المستوى الذي يُرغب المستثمر الأجنبي للاستثمار فيها.

- إجمالي الاحتياطات الدولية **RES** :

بالنسبة لمتغير إجمالي الاحتياطات الدولية **RES** فقد أظهرت نتائج النموذج وجود علاقة معنوية وطردية عند المستوى 5% في الأجل الطويل، حيث كلما زادت الاحتياطات الدولية بنسبة 1% زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بنسبة 30.5%، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، وهي تؤكد على أهمية الاحتياطات الدولية التي تمتلكها الجزائر بفضل الإيرادات البترولية التي ارتفعت جراء ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة، وهو مؤشر على قدرة الدولة على تفادي الأزمات النقدية والطوارئ المالية التي قد تحدث، وبالتالي المحافظة على سلامة الاستقرار النقدي ومن ثم الاقتصادي، وهذا يعتبر محدد مهم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص CR :

تشير نتائج النموذج القياسي إلى أن متغير الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي له علاقة غير معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وجاءت الإشارة موجبة، وربما تفسر تلك العلاقة غير المعنوية إلى أن التسهيلات الائتمانية المقدمة لم تكن في ذلك المستوى الذي يرغب المستثمر الأجنبي.

- حجم السوق MS/GDP :

إن حجم السوق كمتغير مستقل والذي عبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كمتغير تابع، قد جاءت العلاقة بينهما وفقا لنتائج النموذج القياسي معنوية لكنها عكسية، وهو مخالف تماما للتوقع ولا يتوافق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، وقد يفسر ذلك ربما بأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لم يكن من ذلك النوع الباحث عن السوق، وربما كان من النوع الباحث عن الموارد الطبيعية.

- معدل التضخم INF :

بالنسبة لمعدل التضخم كمتغير مستقل والاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية كمتغير تابع، كانت العلاقة بينهما وفقا لنتائج النموذج الاقتصادي عكسية وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، لكنها لم تكن معنوية، وهذا ما يبين عدم تأثير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها بالتضخم الداخلي، وربما لعدم تأثير عوائدها لتركزها في أنشطة مرتفعة العائد مثل الأنشطة البترولية هذا من ناحية، وربما لعدم اعتمادها على السوق المحلية في الحصول على مختلف السلع والوسائل التي تحتاجها.

- سعر الصرف :

إن سعر الصرف كمتغير مستقل ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كمتغير تابع، قد جاءت العلاقة بينهما وفقا لنتائج النموذج القياسي معنوية عند 10% لكنها عكسية، وهذا يتوافق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، التي تقول بأن عدم استقرار سعر الصرف له تأثير سلبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ فقد ظهرت المعلمة $(\lambda = -0.57)$ بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة

بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ :

الجدول رقم (2-20): نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)
(المتغير التابع (FDI))

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: FDI				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0, 0, 0)				
Date: 05/13/18 Time: 11:26				
Sample: 1 22				
Included observations: 21				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVL)	45.482756	46.029644	0.988119	0.3464
D(MS_GDP_)	-0.043512	0.010195	-4.267896	0.0016
D(OPEN)	18.678300	23.946365	0.780006	0.4535
D(INF)	-16.051565	36.036948	-0.445420	0.6655
D(EXC)	-0.001741	0.002715	-0.641144	0.5358
D(CR)	21.091078	72.218924	0.292044	0.7762
D(RES)	54.987794	14.087185	3.903391	0.0029
CointEq(-1)	-1.800361	0.318539	-5.651930	0.0002
Cointeq = FDI - (-12.4005*INVL - 0.0242*MS_GDP_ + 10.3748*OPEN - 22.5915*INF - 0.0010*EXC + 11.7149*CR + 30.5426*RES + 1679.9865)				

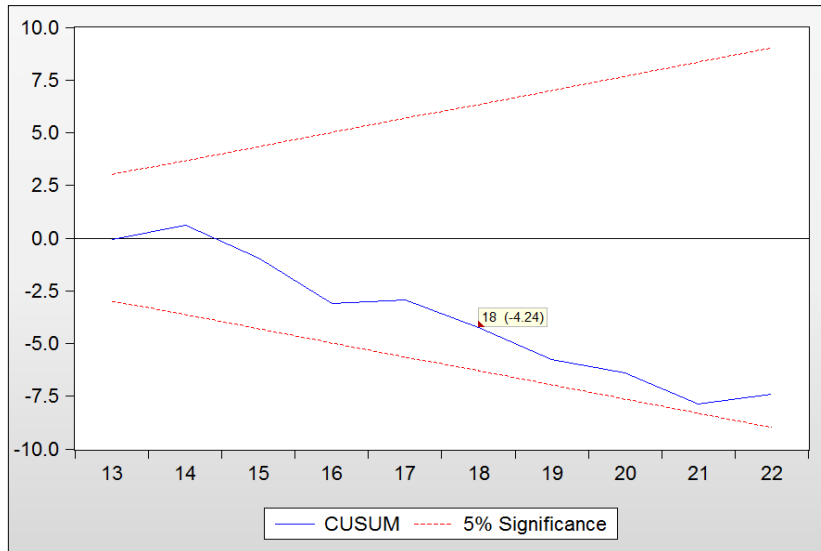
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*

بالنسبة لنموذج حد تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك شكل التأثير في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل، وما يمكن تلخيصه بعد تحليل نتائج النموذج القياسي، أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطبة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1995-2016)، كانت بفضل إجمالي الاحتياطات الدولية كمحدد اقتصادي أساسي، والتي تحصلت عليها الجزائر كنتيجة للميزة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، والمتمثلة في البترول والغاز الطبيعي كموارد طبيعية تتنافس كبرى الشركات الأجنبية على الحصول عليها.

رابعاً: اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائماً نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown، Dublin، و Evans (1975).¹

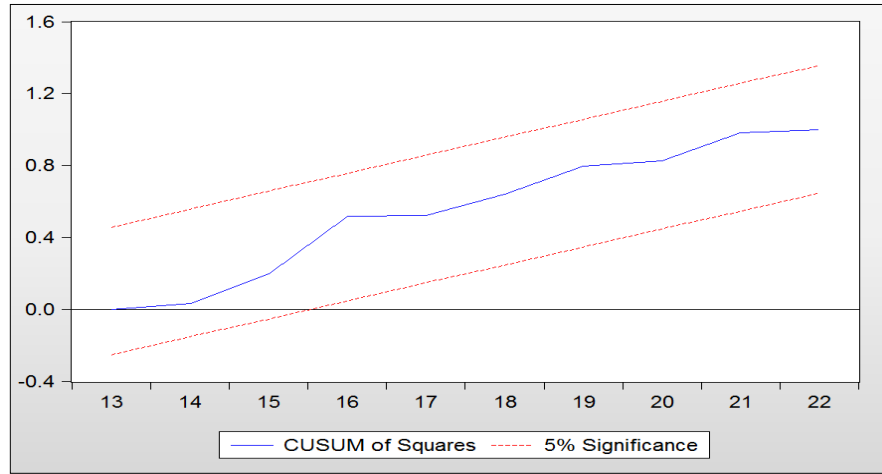
الشكل رقم (2-7): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)



المصدر: من إعداد الطنابطين بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*

¹ Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997

الشكل رقم (2-8): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*

خلاصة الفصل :

إن بيئة الاستثمار في الجزائر ومن خلال مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية، نجدها لم تتحسن بل تراجعت إما من حيث النقاط المتحصل عليها أو من حيث ترتيبها عالميا وعربيا، وما يؤكد ذلك حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الذي يبقى بعيدا عن الأهداف والفرص المتاحة، بالرغم من التحسن في حجم التدفقات، وعرف نصيبها من إجمالي التدفقات العربية تذبذبا وتراجعا، ومن حيث نوعية المشاريع والقطاعات المستهدفة فقد شهد تطورا، لكن يبقى قطاع المحروقات من أبرزها استقطابا له، أما جغرافيا فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1998-2001، أما خلال الفترة 2003-2016 فقد احتلت الإمارات الصدارة.

إن الميزة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، والمتمثلة في البترول والغاز الطبيعي كموارد طبيعية هي المحدد الأساسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وقد تأكد ذلك من خلال متغير الاحتياطيات الدولية التي ازدادت بفضلها، حيث وجد أنه كلما زادت بنسبة 1% زادت حجم التدفقات بنسبة 30.5%، أما عن باقي المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فإما أنها ذات علاقة غير معنوية أو أنها ذات تأثير سلبي .

خاتمة

الخاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، بحيث عرف هذا الاستثمار اهتماما من طرف العديد من الدول في العقد الأخير من الزمن، حيث ظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية تعود على البلد المضيف، ومن أجل الظفر بهذه الفوائد، تحاول العديد من الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وذلك باستعمال عدة إجراءات وأدوات تخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى توفر له المجال والبيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري.

وقد حاولت هذه الدراسة قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، خلال الفترة 1995-2016، باستخدام بعض الأدوات الإحصائية القياسية مثل البرنامج الإحصائي Eviews9 واستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير النموذج القياسي.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات:

استند البحث إلى جملة من الفرضيات، حاولنا اختبارها في متن هذه الدراسة، ومن خلالها اتضح ما يلي:

- **إثبات صحة الفرضية الأولى:** حيث من خلال الجانب النظري تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحالي، يعتبر من أهم وسائل التمويل الخارجية للتنمية في الدول، ويتوقف توطينه من جهة على مستوى المناخ الاستثماري للدول المضيفة، ومن جهة أخرى على الأهداف الإستراتيجية للشركات الأجنبية.
- **إثبات صحة الفرضية الثانية:** حيث من خلال تحليل وضع بيئة الاستثمار في الجزائر في مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية تبين أن وضع جاذبية الجزائر للاستثمار لم يتحسن في نظر مختلف المؤشرات الإقليمية أو الدولية.
- **إثبات صحة الفرضية الثالثة:** حيث اتضح أن اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرفت تطورا وتحسنا خلال الفترة 1995-2016.
- **نفي إثبات صحة الفرضية الرابعة:** حيث تبين فعلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر قطاعيا يتوجه بالدرجة الأولى إلى قطاع المحروقات، لكن جغرافيا فأغلب الاستثمارات جنسياتها أمريكية في النصف الأول من الفترة، أما في النصف الثاني فقد كانت إماراتية.

ثانيا: نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى جملة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحالي أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية لدول العالم، ويتجسد ذلك في الأرقام القياسية التي يعرفها، وارتفاع مساهمته في تراكم رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي العالميين، وكذلك ما تشهده الكثير من دول العالم خاصة النامية منها من انفتاح اقتصادي بتحرير التجارة وحركة رأس المال، وإقرار الخصوصية، وفتح الباب أمام دخوله، مما ساهم بذلك في زيادة ارتباط واندماج الاقتصاد العالمي.

- اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر جغرافيا، مرتبطة بدرجة كبيرة بعوامل الجذب في الدول المضيفة، والمتمثلة في مختلف المتغيرات (الاقتصادية، السياسية، القانونية، التنظيمية، الاجتماعية..). المحددة لقرار المستثمر الأجنبي، والمؤثرة في سلوكه باعتباره شديد الحساسية لأي تغير يحدث فيها، ومن جانب آخر تتحدد كذلك بعوامل الدفع المتعلقة بالمستثمر الأجنبي والمتمثلة في المزايا التي يمتلكها والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

- إن بيئة الاستثمار في الجزائر ومن خلال مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية، نجدها لم تتحسن بل تراجعت إما من حيث النقاط المتحصل عليها أو من حيث ترتيبها عالميا وعربيا.

- شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تحسنا، لكن بالرغم من ذلك فحصتها من إجمالي التدفق العربي عرفت تراجعا، وقد سجلت نسبة متواضعة جدا، ومن حيث القطاعات المستهدفة، فقد عرفت تطورا لكن يبقى قطاع المحروقات الأكثر جذبا، أما عن جنسيتها فقد كانت أمريكية أوروبية في النصف الأول من الفترة، وفي النصف الثاني تفوقت الجنسية العربية.

- المتغيرات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والتي كانت لها علاقة معنوية وذات تأثير إيجابي، تمثلت فقط في متغير إجمالي الاحتياطيات الدولية وغيره من المتغيرات الاقتصادية إما أنها ذات علاقة غير معنوية أو ذات تأثير سلبي.

ثالثا: توصيات الدراسة :

من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم التوصيات التالية :

- دعم الاستقرار والإصلاح السياسي، خاصة في ظل ما يشهده عالم اليوم من اتجاه نحو العولمة والاندماج وزيادة الترابط بين اقتصادات الدول.

- مواصلة العمل على دعم الاستقرار الاقتصادي، وتوفير البيئة الاقتصادية التي تنخفض بها ظروف عدم التيقن.

- تطوير السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجي، وإبرام اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية (الدول المتقدمة)، وعقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الاستثمارات منها. والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشارك فيها الدول المتقدمة.
- تطوير القطاع المالي، وتعزيز القدرة المالية للمصارف، وتطوير وظائفها ووسائلها، وأيضا تطوير أسواق الأوراق المالية وشركات التأمين بما يساعد على زيادة الاستفادة من الموارد المالية المتوفرة وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، من خلال محاربة كل مظاهر الفساد الإداري، والإجراءات البيروقراطية، وتبسيط التشريعات وإضفاء الشفافية على المعاملات.
- إلغاء تعدد القوانين وضرورة تجنب تعارضها، مع توزيع الأدوار وتوضيح الاختصاصات وتحديد الصلاحيات، لتجنب تداخل الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار.
- تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعظيم حجمه في القطاعات غير النفطية، وذلك بالترويج لفرص الاستثمار المتاحة.
- الانضمام لمختلف المؤشرات الدولية والإقليمية، التي تلقى اهتمام رجال الأعمال الأجانب، من خلال بناء قاعدة بيانات تتسم بالمصداقية وتوفر بشكل دوري ومنتظم مختلف الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية في الجزائر.

آفاق الدراسة :

- وعلى ضوء ما ورد ضمن هذه الدراسة، يمكننا تصور آفاق للبحث، يمكن أخذها كمواضيع مقترحة للباحثين المقدمين على اختيار نفس الموضوع والبحث فيه، نوردنا فيما يلي:
- 1- الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية قطاع السياحة في الجزائر.
 - 2- دور الاستثمار المحلي والأجنبي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

﴿تم بتوفيق من الله عز وجل﴾

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب :

1. أشرف السيد حامد قبال: الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.
2. أميرة حسب الله مُجَد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية" الدار الجمعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005.
3. جيل برتان: الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
4. خالد أحمد فرحان المشهداني، "رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، واخر، "التمويل الدولي"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014،
5. رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الثانية، 2010.
6. سليمان عمر الهادي، مُجَد الهادي، "الاستثمار الاجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، ط1، الأكاديمون للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2015 .
7. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.
8. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005، ط1، دار الحامد، الأردن، 2014 .
9. عبد السلام ابو قحف، "الاقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003.
10. عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013 .
11. عميروش محند شلغوم، "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية"، ط1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص 26
12. مُجَد عبد العزيز، عبد الله عبد، "الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي"، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005.

2. الأطروحات والمذكرات:

1. إدريس رمضان حجي الشكاكي: محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان 2005-2006، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2008.
2. جمال محمد عطية، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراء، كلية التجارة والادارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة.
3. دلال بن سمينة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، بسكرة، 2013.
4. طير عبد الحق، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وأدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، الوادي، 2011.2012.
5. عمار زودة، "محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسنطينة، 2008.
6. ليليا بن منصور، "الشراكة الاورو متوسطة ودورها في الاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب العربي"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2012.
7. محمد إبراهيم مادي، "فعالية السياسة المالية في ترشيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، سنة 2012-2013.
8. نفيسة بالمحمد، "تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر"، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، وهران، الجزائر، 2016.
9. نورية عبد محمد، "اثر الاستثمار الأجنبي مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض الدول الخليج العربي"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، 2012.

3. الدوريات والمجلات

1. أمال تخنوني، بلال ملاحسو، " اتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية"، الملتقى الوطني حول: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطنية"، 18.19 نوفمبر 2015 .
2. بلال لوعيل، "تطور الاستثمارات الاجنبية المباشر العربية البنية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 69.70، بيروت، لبنان، 2015.
3. حسين عبد المطلب الاسرج، "اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر وسياسات تنميته الى دول العربية"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 34، القاهرة، مصر، جوان 2007.
4. زغيب شهرزاد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، فيفري 2015 .
5. سعد عجيل شهاب، علاء صابر حليم متری: أثر المؤشرات العالمية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة، العدد 58، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، يونيو 2015
6. عبد القادر بابا، أجري خيرة، "الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، عدد 02، سبتمبر 2014.

4. التقارير

1. تقرير تنافسية العالمية سنة 2016-2017
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2002
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2005
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2008
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2009
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2010
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2011
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2012
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2013
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2014

11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2016

12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2017

5. المراجع باللغة الاجنبية:

1. -Hess.P and C.Ross: *Economic Development Theories, Evidence and Policies*, The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, 1997

2. -Raymond Bertrand: *Economie Financière Internationale*, Paris, édition PUF, 1997 -

3. -World Bank: *The Role of Foreign Direct Investment in Development*, Development Committee Meeting, Washington, 1991, D.c.p5.

a. Pesaran, M., Shin, Y. and Smith,R: *Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships*, *Journal of Applied Econometrics*, Vol.16, 2001

4. -Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B: *Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach*, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Vol.104, 2013,

a. Pesaran, M. and Pesaran, B: *Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version)*.Oxford: Oxford University Press, 2009

6. المواقع الإلكترونية

1. موقع أطلس بيانات العالم <http://ar.knoema.com/atlas>

2. الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار www.andi.dz

الملاحق

الملحق رقم 01

بيانات الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

	CR	EXC	FDI	INF	INVL	MS_GDP_	OPEN	RES
1	5.20	476847	25.00000	28.40	12.17	41240	55.19	4.16
2	5.36	547490	270.0000	20.30	11.68	46829	53.71	6.30
3	3.91	577070	260.0000	6.10	11.06	48200	52.24	9.67
4	4.56	587390	501.0000	6.20	12.41	48200	45.09	8.45
5	5.39	665740	507.0000	2.10	11.86	48600	50.93	6.15
6	5.97	752600	438.0000	-0.60	11.33	54793	62.86	13.56
7	8.01	772150	1196.000	3.50	12.50	54710	58.71	19.63
8	12.20	796820	1065.000	2.25	13.95	56755	61.13	25.15
9	11.22	773950	634.0000	3.50	16.35	67864	62.12	35.45
10	11.00	720610	882.0000	4.60	20.49	85340	65.70	45.69
11	11.93	733627	1081.000	1.90	23.09	103071	71.28	59.17
12	12.12	726464	1795.000	1.80	27.11	117028	70.73	81.46
13	12.99	693656	1662.000	3.90	35.53	134837	71.94	114.97
14	12.80	645684	2646.000	4.40	49.99	171005	76.68	148.10
15	16.27	726460	2746.000	6.10	52.47	137212	71.32	155.11
16	15.21	744041	2264.000	4.10	58.49	161159	69.87	170.46
17	13.72	728537	2571.000	5.70	63.35	199302	67.47	191.37
18	14.03	775519	1499.000	9.70	64.39	204289	65.41	200.59
19	16.50	793809	1691.000	4.15	71.70	225933	63.60	201.44
20	18.34	805606	1507.000	3.80	80.00	213569	62.36	186.35
21	21.87	1004641	-587.0000	4.40	69.93	181712	60.35	150.59
22	23.02	1104742	1173.952	5.20	68.23	156050	56.27	120.79